

امتيازات التنقيب عن النفط في قطر

(١٩٤٧-١٩٤٩م)

د/ حامد عبد الحميد مشهور

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب- جامعة أسيوط

مقدمة:

يعود الفضل للنفط في تغيير ظروف المعيشة واستقرار الحكم في قطر، واكتشاف النفط سبقه مراحل عديدة من الامتيازات الخاصة بالتنقيب عن النفط في الحدود القطرية. وفي هذا البحث سنركز على الفترة التي سبقت تصدير أول شحنة من النفط في أواخر عام ١٩٤٩ م.

وحقبة التنقيب عن النفط في قطر تبدأ في مايو عام ١٩٣٥ م، حينما اتفقت الحكومة البريطانية مع شيخ قطر على تطبيق بنود اتفاقية الحماية، وفي نفس الشهر تم منح امتيازات التنقيب لشركة النفط الإنجليزية الفارسية في كامل حدود شبه جزيرة قطر البرية. وبناءً على هذا الامتياز تلقى حاكم دولة قطر دعماً سياسياً ممثلاً في توفير الحماية العسكرية والبحرية لكل حدود قطر. ودعماً مالياً يقدر بـ ٤٠٠ ألف روبية مقابل منح امتياز التنقيب عن النفط. بجانب ١٥٠ ألف روبية تدفعها الشركة سنوياً. وكان من نتائج ذلك استقرار السلطة القطرية نتيجة التدفقات المالية. ولا يفوتنا في هذا الإطار التأكيد على أن السبب في التعامل بالروبية الهندية يرجع إلى أن الإدارة والمعاملات المالية في منطقة الخليج التي تهيمن عليها بريطانيا كانت تابعة لحكومة الهند البريطانية.

والبحث الذي بين أيدينا سوف يتضح فيه مدى التداخل السياسي والاقتصادي، ومدى اعتماد الدولة والمجتمع القطري على الربيع النفطي، وتراجع النظام الإنتاجي القديم، في ظل تحول الاهتمام إلى ما يجلبه النفط من عوائد، وإعادة تدوير العوائد في

الخدمات، ودور التنقيب عن النفط في توفير فرص العمل. هذا بجانب ما جلبته امتيازات التنقيب عن النفط من تدخلات بريطانية في شؤون قطر.

ويرجع السبب الرئيسي للاختيار عام ١٩٤٧ م كبداية للبحث؛ كون هذا العام شهد استئناف عمليات التنقيب بعد توقفها خلال فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥ م) وما تلاها من أحداث إلى أن تم استئناف عمليات التنقيب عام ١٩٤٧ م (١). أما بالنسبة للوقوف عند عام ١٩٤٩ م، بسبب أن هذا العام شهد انتقال قطر من عصر البداوة والغوص إلى عصر إنتاج النفط وتدفق عوائده بشكل لم تعرفه قطر من قبل، حيث بدأ إنتاج وتصدير الزيت الخام في قطر من الحقول البرية عام ١٩٤٩ م (٢). وتم في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية الجديدة بروز أوضاع سياسية جديدة، ممثلة في تنازل الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني عن الحكم لابنه الشيخ علي واستغلال البريطانيين لذلك في التدخل في شؤون قطر السياسية والمالية (٣). وعلى الرغم من الدور الايجابي لامتيازات التنقيب عن النفط من الناحية الاقتصادية، إلا أن ذلك جلب تدخلات سياسية عديدة سنتطرق إليها في حينها (٤).

١ - تاريخ التنقيب عن نفط قطر:

إن التنقيب عن النفط في قطر تمخض عنه نتائج عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية نقلت البلاد من وضع متردى إلى وضع آخر أفضل منه، وما يعنينا أكثر هنا تتبع امتيازات التنقيب عن النفط على الجانب الاقتصادي. وهو أمر استغرق حقبة زمنية اقتربت من ربع قرن من الزمان، وشمل الفترة من بدايات التنقيب الأولى عام ١٩٢٦ م، وحتى خروج أول شحنة من نفط قطر الخام إلى أسواق العالم نهاية عام ١٩٤٩ م. وقد توالى مراحل العملية بعد ذلك متخذة أبعاداً اقتصادية وسياسية بين القيادة القطرية من ناحية والحكومة البريطانية وشركات التنقيب عن النفط من ناحية أخرى، حيث جلبت الامتيازات تدخلات في شؤون البلاد. وقد نتج عن الامتيازات قضايا

شائكة مثل قضية الحدود والحماية البريطانية على قطر، وقضية ضمان انفراد بريطانيا بالنفوذ وتحريكها للأوضاع وفق مصالحها(٥).

وقد ظلت قضية النفط في قطر بعيدة عن اهتمامات البريطانيين النفطية حتى الثلاثينات من القرن العشرين، شأنها شأن المشيخات الأخرى في الخليج العربي، ولعل اكتشاف النفط في البحرين عام ١٩٣٢ م قد أعطى لقطر وساحل عمان أهمية جديدة في السياسة البريطانية.

وقد سعت بريطانيا لاتخاذ عدة خطوات في هذا الاتجاه؛ ففي أغسطس ١٩٣٢م حصلت الشركة الانجلو- فارسية من شيخ قطر على حق اختياري أمده عامان، كما جرت خلال عام ١٩٣٣ م، عدة اجتماعات بين الدوائر البريطانية المعنية بوزارة المستعمرات لمناقشة السياسة البريطانية في الخليج(٦). وكان المقيم السياسي البريطاني في الخليج ترينشارد فاول (Trenchard Fowles)(٧) حاضراً أحد هذه الاجتماعات، وقد عبر خلالها السيد هيرن "Heron" ممثل الشركة الانجلو- فارسية عن رغبة شركته في القيام بزيارة قطر وإحالة الحق الاختياري الذي مدته عامان إلى امتياز طويل الأجل، وهو أمر كان قد أهمل أكثر من عشر سنوات، حيث "اعتقد (هيرن) بأنه إذا لم تتحرك الشركة الأنجلو- فارسية بسرعة فإن هناك خطراً متمثلاً في حصول هولمز "Holmes"(٨) وجماعته على امتياز للمصالح الأمريكية". وأوضح أنه يرغب في أن يتجنب في قطر ما حصل في الكويت. وعندما وضع هيرن أن شركته بريطانية خالصة، حظى بتأييد كل من وزارتي الخارجية والبحرية، حيث وجد ريندل "Rendel" ممثل وزارة الخارجية البريطانية أن افتراض هيرن مقبول نظراً لأن شركة نفط العراق شركة دولية في حين أن الشركة الانجلو- فارسية بريطانية تماماً. وقد أيدت البحرية البريطانية (هيرن) أيضاً لأنها كانت تميل إلى الشركة الانجلو فارسية.

ونتيجة لهذه المفاوضات منحت الشركة الأنجلو- فارسية سماحاً بالتعامل مع شيخ قطر، كما حظيت باهتمام فاول "Trenchard Fowles" المسئول العسكري بالخليج،

والذى عزم على تقديم التأييد السياسي لها جراء الانتقادات الشديدة التي تعرض لها نتيجة تعثر المفاوضات الدائرة مع شيخ الكويت، وحصول الشركة الأمريكية على امتيازات التنقيب عن النفط بها(٩).

وفي نهاية المطاف تعاونت شركة الانجلو فارسيان مع شركة نفط العراق على تكوين شركة التنمية البترولية في قطر لتكون بريطانية خالصة تعمل في قطر(١٠). وذلك في محاولة لتفادي ما حدث حينما اكتشفت شركة ستاندارد "Standard" الأمريكية النفط في البحرين عام ١٩٣٠ م، واضطرت بريطانيا للموافقة على تكوين شركة بريطانية أمريكية طبقاً لاتفاقية الحماية على البحرين عام ١٩١٤ م.

وفي تلك الأثناء كانت الحكومة البريطانية قلقة تجاه التقارب القطري السعودي لخشيتها من إقناع عبد العزيز آل سعود للشيخ عبد الله بدخول الشركات الأمريكية للتنقيب عن النفط في قطر؛ لذلك كانت تتشبت بمعاهدة الحماية التي وقعتها مع الشيخ في ٣ نوفمبر ١٩١٦م، والتي ينص جزء منها "بأن لا يكن لكم روابط بدولة ما غير الدولة الإنجليزية ولا تكاتبوها بغير رضى الدولة الإنجليزية... لا يجوز لكم أن تمنحوا امتيازاً بدون إذن الحكومة البريطانية فأجبتكم على هذا أنه إذا شركة ما غير شركة النفط الأنجلو فارسية "Anglo Persian Oil Company" تقدمت لكم طالبة السماح لها بالكشف في حدودكم فإنكم ترون من حقم أن تجيزوا لها ذلك". وقد كان ذلك تحذيراً صريحاً من "فاول رئيس الخليج الفارسي" للشيخ عبد الله بتاريخ ٣ أبريل ١٩٣٤م(١١).

والسبب الرئيسي في ذلك أن شيخ قطر حاول الهروب من القيود البريطانية وتوقيع اتفاق مع شركة نفط كاليفورنيا(١٢)، لكن بريطانيا لم تسمح له بذلك ومارست ضغوطاً عليه؛ ففي ١١ مايو ١٩٣٥ أرسلت مذكرة إلى الشيخ عبد الله مضمونها ينص على أن الحماية مقابل منح امتيازات النفط، وعلى حد وصف الأمر "تقدم لكم الحماية على شرط... أن تمنحوا امتياز النفط الذى تفاوضكم شركة الانجلو برشن أويل كمبنى "Anglo Persian Oil Company" من جهته إلى تلك الشركة"(١٣). ويتضح مما

سبق أن بريطانيا بين حينٍ وآخر كانت تضغط على حاكم قطر وتؤكد عليه بأن الحماية مرهونة بامتيازات التنقيب عن النفط. ولاشك أن الوجود البريطاني في الخليج قد وفر الظروف الملائمة لعمل الشركة من خلال الضغط البريطاني اللازم على حاكم قطر. وقد رد الشيخ عبد الله بقوله "إننا لا نعمل شيء يثير غضب الحكومة البريطانية إلا ما نراه حقاً لنا يقتضيه الواجب". ويبدو أن تجاهل الشيخ عبد الله لهذا الأمر قد دفع فاوول لمراسلته في اليوم التالي متنازلاً عن بعض المطالب بقوله: "نعم إن الحكومة البريطانية هي مستعدة بأن تعطيك الحماية على البر مع حماية البحر على شروط معينة كنت قد أوضحتها لكم. أما بخصوص الفقرة الخامسة من معاهدتكم كما كنت أخبرتكم أن الحكومة البريطانية المعظمة تعتبر الكشف قسماً من الامتياز ولذلك ليس في وسعكم أن تمنحوا حق الكشف لأي شركة ما قبل الحصول على إجازة من الحكومة البريطانية... إن الحكومة البريطانية المعظمة سبق أن أخبرتكم بواسطة علي أنه ليس من حقم أن تمنحوا الكشف دون رخصتها وأنه يا حضرة الشيخ من صالحكم... حسبما نصت عليه معاهدتكم" (١٤).

ويبدو أن التهديد البريطاني قد أتى أكله، حيث حفص الشيخ عبد الله من نبرة تحديه لهم؛ لاسيما أنه يدرك أن البريطانيين سيدعمون ابنه حميد ليخلفه، حيث كان الحاكم الفعلي للبلاد، وكان البريطانيين يدركون ذلك؛ وهو ما اضطره للخضوع لتوجيهاتهم في منح امتياز التنقيب للشركة الإنجليزية "Anglo Persian Oil Company"، وعلى حد وصف الأمر في الخطاب الموجه من قبل فاوول في ١٧ أبريل ١٩٣٥ م "إشارة إلى المفاوضات الدائرة بينكم وبين المستر مايلز "Miles" التابع لشركة الإنجليز برشن أويل أرى من الواجب على بأن أبين لكم على أنه من صالحكم أن تمنحوا الامتياز إلى شركة كشركة الانكليز برشن أويل كمؤسسة عريقة والتي لا يخفى أن لديها موارد كثيرة وخبرة عظيمة في مسائل النفط... ولا تقدموا الامتياز لأخرين... ونتيجة هذا قد لا تكون في صالحكم ولا رعاياكم... ولقد أوعزت إلى حكومة صاحب

الجلالة بأن أعيد عليكم ما كنت قد بلغتكم به أثناء اجتماعنا بتاريخ ١٢ مارس ١٩٣٤ م وهو أن حكومة صاحب الجلالة عملاً بالحقوق المخولة لها بمقتضى البند الخامس من معاهدتها معكم لا بد أن توافق على أي امتياز تمنحوه لأي شركة تكون ما لم يكن على الأقل قسم منها بريطاني" (١٥).

ولم يتمكن شيخ قطر من كسر القيود التي كبلته بها الحكومة البريطانية؛ لاسيما فيما يتعلق بامتياز النفط في بلاده، وقد رضخ للأمر الواقع، مما دفع المقيم البريطاني في البحرين لزيارة الدوحة في منتصف إبريل ١٩٣٥م، ودارت المفاوضات بينه وبين الشيخ عبد الله، وأعلن في أعقابها أن بلاده "توافق على تقديم الحماية لقطر بشرط أن تمنحوا امتياز النفط الذي تفاوضكم بشأنه شركة النفط الأنجلو فارسية لتلك الشركة" (١٦). وتمكنت الشركة الأنجلو - فارسية من توقيع اتفاقية الامتياز في ١٧ مايو ١٩٣٥م، ومنح الشيخ الشركة بموجبها امتيازاً لمدة ٧٥ عاماً يغطي قطر بكاملها، باستثناء بعض المناطق الدينية والمقابر، بالإضافة للأراضي المخصصة لمشروعات حكومية (١٧).

ونظراً لأن الامتياز كان في جميع الأحوال في صالح الشركة فقد تعهدت طواعية وبدون مقابل بحفر بئرين ارتوازيين في المكان الذي يختاره الشيخ. وأخذت على نفسها موثيق بأن تشدد على موظفيها بأن يحترموا الأحكام العمومية والشرائع الدينية لأهل البلد وألا يتجاهروا بالأشياء الممنوعة "كالمشروبات الروحية"، كما تعهدت الشركة بأن تدفع رواتب موظفين اثنين من كبار خبراء الشيخ لينوبوا عنه في القيام بمصالحه (١٨). ويبدو أن صالح المانع كان أحد هؤلاء (الاثنين) نظراً لتردد اسمه في المراسلات (١٩). وقد بلغ أجر الاثنين ١٠٠٠ روبية بعد أخذ موافقة الحكومة البريطانية على ذلك (٢٠).

ومن ناحية أخرى وقعت الشركة اتفاقية أخرى مع الحكومة البريطانية في ٥ يونيو ١٩٣٥م (٢١)، تتعلق بتعهداتها تجاه الحكومة البريطانية بإمدادها باحتياجاتها من المشتقات النفطية، وخلاصة الاتفاق أن الشركة تدور في فلك الحكومة البريطانية.

ونتيجة لمنح الامتياز تألفت شركة استثمار بترول قطر المحدودة ووافقت الحكومة البريطانية على تحويل الامتياز من الشركة الانجلو- فارسية إلى الشركة الجديدة التابعة لشركة نفط العراق؛ بناءً على وقوع قطر ضمن اتفاقية الخط الأحمر المتعامل به بين شركات النفط في الخليج، وعلى حد وصف ذلك "إن السلطات السياسية قد قبلت ضمناً الخط الأحمر الموضح على الخريطة المرفقة المرسله في الخطاب السريع للمقيم" (٢٢).

ومن ناحية أخرى وقعت الشركة اتفاقية مع الحكومة البريطانية بأنه لا يجوز نقل حصة من هذه الشركة بدون علم ملك بريطانيا، كما يجب أن تبقى الشركة بريطانية مسجلة في بريطانيا ومركز إدارتها في بريطانيا، ومدير إدارتها يجب أن يكون على الدوام بريطاني الجنسية، كما يجب أن يكون مديري الشركة في قطر بريطاني على الدوام، ويجوز استخدام معاونين لها بقطر من رعايا بريطانيا بشرط موافقة الملك" (٢٣). كما تعهدت الشركة بأن تراعى النصائح التي يبديها الممثل السياسي للحكومة البريطانية في قطر ورئيس الخليج الفارسي (٢٤). وقد شهد على توقيع الامتياز صالح بن سليمان المانع سكرتير الشيخ عبد الله ومحرر مكاتباته (٢٥).

وطبقاً لنصوص الامتياز فإن من حق الشيخ في هذه الحالة إلغاءه في حال لم تسدد الشركة مستحقاته في خلال ستة أشهر من تاريخ الاستحقاق، وهو ما دفع الشركة للاستمرار في الدفع خلال فترة الحرب العالمية الثانية خشية إلغاءه (٢٦). ومن حقه أيضاً في حالة الخلاف بينه وبين الشركة أن يلجأ الطرف المتضرر للتحكيم، وهو ما يصب في صالح الشيخ أيضاً (٢٧).

وقد نص الاتفاق بين الشركة والشيخ على أن أي نزاع أو دعوى على أي من أتباع الشركة من الأجانب وبين رعايا الشيخ يتم محاكمتهم عند الشيخ في محكمته الشرعية (الدينية). وقد رفضت الحكومة البريطانية هذا البند من الاتفاق فاضطر فاوول لمراسلة الشيخ عبد الله في هذا الشأن مؤكداً على أن الحكومة البريطانية طبقاً للحماية

من الضروري موافقتها على أي امتياز يمنحه لأياً كان. وأن الحكومة البريطانية لها وحدها حق الإشراف وحماية ممتلكات الرعايا البريطانيين، وكذلك رعايا الدول الأجنبية غير الإسلامية(٢٨).

وفي اليوم التالي مباشرة (١٨ أبريل ١٩٣٥م) أرسل فاوول مذكرة للشيخ عبد الله تؤكد على أنه في حال حدوث نزاع بين الرعايا البريطانيين غير المسلمين فإن ذلك يتم حسمه بواسطة مأموري (بوليس) الدولة البريطانية في البحرين أو من ينوب عنه، أما في حال وجود نزاع بين الرعايا البريطانيين ورعايا الدول الأجنبية غير الإسلامية ينظر فيها بواسطة محكمة تتألف من الشيخ عبد الله أو ممثله وبوليس الدولة البريطانية(٢٩). وقد وافق الشيخ عبد الله على ذلك لكنه طلب "أن يكون رعايا الكويت والبحرين وساحل عمان تحت سلطته بينما كافة غيرهم من الذين تحت الحماية البريطانية يكونون خاضعين للمحكمة المشتركة". هذا بجانب أن تعترف الحكومة البريطانية بحمد خلفاً له لكن الحكومة البريطانية اشترطت أن يقبل حمد بمعاهدة ١٩١٦ عند توليه، كما طلب بأن تتدخل بريطانيا في حال حدوث اضطرابات داخلية لكن الحكومة البريطانية رفضت واستثنت من ذلك "الصعوبات التي قد تنشأ عن وجود شركة النفط (تعرقل نشاط الشركة). وما عدى ذلك هو من شئونكم الداخلية ما للحكومة أن تتدخل فيه"(٣٠). وقد قبل حمد الاعتراف بالمعاهدة، وعلى حد وصف ذلك "وحيث أن المذكور وافق بأن يقبل بمعاهدة ١٩١٦ عند توليه فإنه تسهلاً وتقوية لمركز خلفائكم... تمدد المعاهدة بحيث تشمل جميع ورثتكم وخلفائكم"(٣١).

ويبدو أن الخلاف حول مسألة الحماية فسرها كل طرف بما يتوافق مع مصالحه؛ فالشيخ عبد الله فسرها بأي قوة تعرقل نفوذه وتحركات شركة النفط في كل حدود قطر، بينما الإنجليز فسروها بالمخاطر الخارجية الممثلة في اختراق المياه الإقليمية أو الحدود البرية المشتركة مع السعودية، وليست المناوشات والعراقيل الداخلية الصغيرة، وعلى حد وصف الأمر على لسان فاوول "إن الحماية التي تمنحها لكم حكومة جلالة الملك كما

سبق لي بيان ذلك لكم شنها تكون من الخارج أي من الهجمات الخطيرة، والتي تحدث بدون مسبب لها قد تشن على بلادكم من خارج حدود الدولة، وهذه الحماية كما كنت اوضحت لكم حين زيارتي الأخيرة لكم والتي وافقت معي عليها معناها طبعاً من الغارات الخطيرة وليست الغزوات الصغيرة" (٣٢).

وفي ٣١ سبتمبر ١٩٣٦ م أرسل فاوول مرسوماً إلى الشيخ عبد الله ينص على أن شركة النفط الانجليزية الفارسية المحدودة أخطرت حكومة جلاله الملك أنها تريد إقامة شركة جديدة بمسمى شركة كشف نفط قطر المحدودة (٣٣). وتم تعيين مسئولاً محلياً لها في قطر. وقد وافق الشيخ عبد الله على ذلك في ٢٧ مارس ١٩٣٧ م حسب شروط الاتفاقية بين شركة النفط وبين الحكومة البريطانية (٣٤). والواقع أن الاتفاق بين الحكومة البريطانية والشركة قد وضع الشيخ بين المطرقة والسندان نظراً لكونهما وجهين لعملة واحدة؛ فالشركة لم تكن سوى أداة في يد الحكومة البريطانية توجهها وفق مصالحها (٣٥).

وقد نص الاتفاق على أنه عند توقيع الشيخ عبد الله الاتفاق يحصل على ٤٠٠.٠٠٠ روية. هذا بجانب ١٥٠.٠٠٠ روية في نهاية كل سنة من السنين الخمس الأولى بداية من تاريخ الإمضاء. وتدفع الشركة في نهاية السنة السادسة من تاريخ الإمضاء وفي نهاية كل سنة تليها إلى نهاية الامتياز ثلاثة لكوك روبيات (٣٠٠.٠٠٠ روية). وعندما تستخرج الشركة النفط وتخزنه في الصهاريج تدفع رسماً على مواد النفط التي استخرجتها واختزنتها في المخازن على كل طن ثلاث روبيات، وعلى الأسفلت والقار المعدني لكل طن ١.٥ روية، وعلى الغاز لكل ١٠٠٠ قدم (٢ أنات/ أنتين) (٣٦). وقد اشترطت الشركة أن المواد النفطية التي يتم استهلاكها في داخل قطر لا يدفع عليها شيء (٣٧). وقد أجريت عمليات الحفر في منطقة جبل دخان (٣٨)، واكتشف أول بئر بالمنطقة عام ١٩٣٩ م (٣٩).

وفي ١٤ يناير عام ١٩٤٠ بدأ يتصاعد التفاؤل البريطاني بشأن اكتشاف النفط في قطر بكميات كبيرة، حيث أرسل الوكيل السياسي بالبحرين خطاب إلى الشيخ عبد الله يذف فيه بشرى العثور على النفط بكميات كبيرة، وعلى حد وصفه "أن الحفر الذي ستقوم به الشركة سيثبت وجود مساحة نفطية كبيرة". وإن كان هذا التفاؤل مشوباً بالحذر لأسباب الحرب، وعلى حد وصف الوكيل السياسي "ومن ما يؤسف جداً... لا بد أن نتأخر لأسباب الحرب العظمى لتفادي الإغارة عليها... علينا جميعاً أن نؤمل بالنصر العاجل لتعود الحالة المعتادة على ما كانت عليه" (٤٠).

وفي صيف عام ١٩٤٢م، ونتيجة لاتساع عمليات الحرب العالمية الثانية واشتداد معاركها، وجدت السلطات البريطانية أن مصلحتها تقتضي إيقاف أعمال شركة بترول قطر المحدودة، بل وتدمير كافة الآبار التي تم حفرها؛ فصدرت الأوامر العسكرية بذلك. ولم يقبل الشيخ عبد الله بن قاسم هذه الإجراءات لأن بلاده ستحرم من الإيراد الذي كانت في أمس الحاجة إليه (٤١). وقد دفع هذا الأمر الشركة لتجديد تعهداتها في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاهه، وتلقى الشيخ عبد الله رسالة من المعتمد السياسي في البحرين في ٢٨ يونيو ١٩٤٢ تطمئنه بتعويضه وممثليه نتيجة توقف العمل (٤٢).

وبناءً على توقف أعمال الشركة اضطرت لدفع الالتزامات النفطية التي أخذتها على نفسها نقداً، وذلك بعد أن أبدى الشيخ عبد الله عن قلقه من ذلك في ١١ يوليو ١٩٤٢م؛ فاضطرت نظراً لظروف الحرب وتوقف العمل للرد عليه من خلال المقيم السياسي في البحرين بأنها ستقوم بالدفع النقدي بدلاً من العيني؛ فعوضت الشيخ نظير المشتقات النفطية ١٣٢٥٠ روبية سنوياً، وأكدت الشركة أنها ستنتظم في دفع ذلك (٤٣). ولجأت لإرضاء الشيخ فقدمت له في ١٠ أغسطس ١٩٤٢م الدعم المالي ورفعت رواتب الموظفين المستشارين الخاصين بشيخ قطر (٤٤) لتبلغ ١٢٥٠ روبية شهرياً (٤٥). هذا بجانب أن الشركة تعهدت بأنها ستوفر للشيخ ٢٠٠٠ تنكة بترول و

٣٠٠٠ تنكة غاز، ثم رفعت ذلك إلى ٥٠٠٠ تنكة بترول و ١٠٠٠٠٠ تنكة غاز إلى حين استخراج النفط وتخزينه في المخازن(٤٦).

وجدت الشركة تعهداً بدفع ٢٠٠٠٠٠٠٠ روبية سنوياً نظير امتياز النفط(٤٧). وبعد أخذ ورد وتبادل المراسلات بشأن هذه التعويضات والترتيبات تم توقيع اتفاق التوقيف في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٢ م(٤٨). وقد دخل التوقيف حيز التنفيذ على أرض الواقع في ديسمبر ١٩٤٢ م حينما أرسل مدير الشركة خطاباً للشيخ عبد الله يعلمه أنه اتخذ إجراءات على أرض الواقع بتعطيل العمل في مخيم الدخان وقتياً وأنه سينسق ذلك مع معتمد الدولة البريطانية(٤٩). وقد كانت الشركة تسلم الأموال للشيخ في أوقات بواسطة البنك الشرقي طبقاً للامتياز، وهو ما كان يسبب بعض المتاعب للشيخ مقارنةً بالدفع النقدي، وعلى حد وصف الأمر "إن سعادتكم بتوقيعكم على الامتياز يشمل المادة ٢٠ سبق أن وافقتم على طريقة التسليم أيضاً... إنه ليس من الواجب دفع نقود فضية كما أنه ليس من واجبنا تسليم المال لسعادتكم في قطر وما عملناه في السابق لم يكن إلا مجاملة من الشركة التي هي على الدوام تعمل دائماً وأبداً لمساعدة سعادتكم، وكما سبق لنا أن قلنا... فقد عجزت الشركة هذا العام (١٣ يونيو ١٩٤٣) في الحصول على نقود فضية لأن بنك الهند الاحتياطي لم يتح له ذلك... لا زالت غاييتنا غايتكم الحصول على نقود فضية وكما سبق لنا لا يمكن نيل هذه الغاية إلا بالحصول على رخصة تصدير إلى الهند لاستيراد الفضة من الهند ورخصة من البحرين... والحكومة البريطانية رفضت منحها للشركة"(٥٠). ويبدو أن تذرر الشيخ عبد الله من مسألة التعامل مع بنوك خارجية دفع البريطانيين لتسهيل الأمر عليه مع بدايات استخراج النفط؛ ففي عام ١٩٤٩ م تم إنشاء فرع للبنك الشرقي في الدوحة، افتتحه شركة جراى ماكنزى، كما أجريت محادثات مع المسؤولين عن البرق والتليفون والبريد لافتتاح مكاتبها بالدوحة خلال فترة وجيزة(٥١). وقد كان الدافع الرئيسي لذلك خدمة مصالح الشركة والتخفيف من غضبه وتقادى إقدامه على إلغاء الامتياز. وللمزيد من كسب ود الشيخ قررت

الشركة أنها ستدفع راتب مدير جمرك الميناء وراتب المرشد (دليل الطرق) منصور، بجانب راتب رئيس الحرس، وأكدت الشركة أنه نظراً لظروف توقف العمل فإنه يمكن تخفيض عدد الحرس الآخرين التي تدفع الشركة رواتب لهم والاكتفاء بالضروريين فقط لأن الشركة لا تقدر حالياً على دفع راتب أكثر من ١٥ حارس، لكنها أكدت أنه مع استئناف العمل يمكن زيادتهم، كما أن الشركة موافقة على دفع إيجار البيت الذي في الدوحة، ودفع راتب حارس واحد له مع تسريح الخدام الذين في البيت (٥٢).

ويبدو أن رفض شيخ قطر لتقليص عدد الحراس قد دفع الشركة للموافقة على زيادة عددهم إلى ٣٤ حارساً، بجانب أنها التزمت بدفع بدل خدمة للجمال المتنقلة بين الدوحة ومخيم الدخان مرتين في الشهر (لم يتم تحديد قيمتها). وقد أكدت الشركة أن أسعار النقل تكون معقولة بجانب بدل زيارة تنقل الشيخ أو ممثله إلى المخيم شهرياً إلى غير ذلك (٥٣). وكان من ضمن اتفاق الامتياز أن الشركة تدفع شهرياً ٢٥٠٠ روبية نظير استخدام الميناء لجلب معدات التنقيب أو تصدير النفط، وذلك بداية من أول مايو ١٩٤٦ م، وتسمح للشيخ أيضاً باستخدامه (٥٤).

٢- التداخل بين الإدارة وامتيازات التنقيب (١٩٤٧ - ١٩٤٩ م):

فرضت امتيازات التنقيب عن النفط ظروف إدارية جديدة لم تكن معروفة من قبل سواء بدافع المصالح البريطانية في قطر أو ارتباطاً بعوامل داخلية من قبل شيخ قطر لمواكبة العصر، حيث تم إنشاء نظم حكومية جديدة لم تكن معروفة من قبل (٥٥). وعندما ظل الشيخ عبد الله آل ثاني حاكم قطر متمسكاً بمعارضة تعيين ضابط أو معتمد سياسي بريطاني في بلاده، لجأت السلطات البريطانية في المنطقة إلى أسلوب آخر؛ فانتهزت فرصة تأسيس "مستشفى الرميلة" عام ١٩٤٦ وجعلت من طبيب المستشفى وكبيراً سياسياً مستتراً، يؤدي مع وظيفته دور المعتمد السياسي البريطاني في قطر بشكل غير رسمي.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تعاملت بريطانيا بسياسة أكثر دهاءً وحذراً في علاقاتها بالمنطقة، خاصةً أنها أيقنت أن هناك قوى أعظم منها، وبعد أن ثارت الهند ضدها وانتزعت استقلالها عام ١٩٤٧م، اضطرت بعد تصفية حكومة الهند إلى نقل اختصاصها إلى المقيمة السياسية البريطانية ووكالتها في الخليج، ثم إلى حكومتها في لندن بشكل أساسي؛ فأصبحت تعتمد بشكل خاص على مهارة موظفيها السياسيين أكثر من اعتمادها على المعاهدات.

وفي عام ١٩٤٨ تم تعيين جون ويلتون "John Wilton" وكيلاً لبريطانيا في دولة قطر لخطوة تمهيدية لتعيينه معتمداً سياسياً في فترة لاحقة، وانضم إليه مساعدون عملوا كمستشارين عند الحاكم لمساعدته في إدارة الحكومة والبلاد وحفظ الأمن، وكان المعتمد البريطاني في قطر يقوم بمهام الممثل السياسي البريطاني ويدير العلاقات الخارجية لدولة قطر ويتبع وزارة المستعمرات، ويتولى شئون القطاع وما يخص الرعايا الأوربيين والهنود والباكستانيين ورعاية مصالح التجار الانجليز (٥٦).

وفي مايو عام ١٩٤٨ توفى ولي العهد الشيخ حمد بن عبد الله الابن الثاني للشيخ في مستشفى شركة النفط بدخان، بعد فترة من المرض؛ فأصبح على والده الذي تجاوز السبعين ويعانى من المرض أيضاً، أن يباشر شئون الدولة كلها بنفسه من جديد؛ فقضى عدة شهور - قبل أن يتنازل عن الحكم - في حيرة من أمره في ظل تكاثر المتاعب عليه، وقد عين ابنه الأكبر الشيخ علي ولياً للعهد ، ولم يكن كشقيقه الراحل يتمتع بنفس شخصيته وإدارته لدفة الأمور، ولم يتمخض عن ذلك تغييرات إدارية ذات قيمة، وإن كان الشيخ عبد الله نتيجة حرصه للمحافظة على استتباب الأمن والنظام قد طلب أن تمدد السلطات البريطانية بنحو ١٦٠٠ بندقية لحفظ الأمن، واستند في طلبه إلى شروط معاهدة الحماية الموقعة عام ١٩١٦ م.

وقد جعلت امتيازات النفط وجود المعتمد السياسي البريطاني في البحرين والمقيم السياسي في الدوحة (فيما بعد) أمراً ضرورياً لتوثيق العلاقات الودية مع الشيخ عبد الله

لضمان تعاونه، وتدرجياً بدأت قطر تأخذ وضع بقية الإمارات العربية في الخليج من حيث علاقاتها ببريطانياً، وأدى ذلك في النهاية إلى قبول معتمد سياسي بريطاني في العاصمة القطرية الدوحة عام ١٩٤٩ م. وقد حصلت بريطانيا على مكاسب وامتيازات اقتصادية غيرت من طبيعة علاقاتها ليس مع قطر وحدها، وإنما مع المنطقة كلها، حيث لم تعد مجرد ممر بحري استراتيجي، وإنما صارت موطن ثروة هائلة بدأت شركاتها تجني أرباحها الضخمة. أما الشيخ عبد الله فقد تحسنت أوضاعه المالية نسبياً، لضمانه مورداً مالياً ثابتاً، علاوة على مساندة بريطانيا له وتعهدها بحماية حدود قطر من جانب جيرانها (٥٧).

وعلى صعيد التغيير الإداري قام الشيخ عبد الله بجمع كبار رجال أسرته والقبائل القطرية، ورشح أمامهم ابنه علي ليكون ولياً للعهد، وزكاه، وطلب رأيهم، ثم أعدوا محضراً بوقائع الترشيح، وقعه الحاضرون بالموافقة، وفاجأ الشيخ السلطات البريطانية بذلك، فلم تر بدأ من مواصلة ضغطها عليه، بكثرة التدخل في شئون البلاد، وبتوجيه اتهاماتها للشيخ بعدم القدرة على حفظ الأمن، في ظل حدوث بعض الاضطرابات في سوق الدوحة، أسفرت عن إصابة بعض الهنود والباكستانيين، وبالغت السلطات البريطانية في تضخيمها وإشاعتها، واستغل ذلك القائم بعمل المقيم السياسي البريطاني في الخليج الكولونيل وليم هاي "William Hay"، وتوجه إلى الدوحة في ١٦ أغسطس ١٩٤٩ م، للحصول على موافقة خطية من الشيخ عبد الله بتنفيذ بعض البنود المعلقة من معاهدة الحماية عام ١٩١٦ م، وذلك قبل موافقة بلاده على تسلم الشيخ علي بن عبد الله - ولي العهد - مقاليد الحكم. وأهم نقطة في هذه البنود كانت تعيين معتمد سياسي بريطاني في قطر.

وفي ٢٠ أغسطس ١٩٤٩ م قرر الشيخ عبد الله التنازل عن الحكم نهائياً لولي عهده الجديد في ظل اشتداد مرضه، وكثرة المتاعب الملقاة على عاتقه من جانب بعض أفراد أسرته، خاصة مطالبهم التي لا تنتهي بشأن مخصصاتهم من عوائد امتيازات

النفط، بجانب المشاكل الداخلية التي دفعته لاتخاذ هذا القرار (٥٨). ومن الأهمية بمكان أن الترتيبات التي تم بموجبها تنازل الشيخ عبد الله في أغسطس ١٩٤٩م لم يكن مرضياً عنها من قبل الأسرة الحاكمة، ولم يؤخذ لأهل قطر أي اعتبار فيها. كما كانت تلك الترتيبات غير واضحة وتقبل التأويلات المختلفة. الأمر الذي أثار خلافات حادة بين الحاكم وبعض أفراد أسرته (٥٩).

وفي نفس اليوم (٢٠ أغسطس ١٩٤٩م) تبودلت الرسائل الرسمية بين الشيخ والسلطات البريطانية، والتي كان غرضها انتقال سلس للسلطة من الأب لابنه. وفي تلك الأثناء اعترف القائم بعمل المقيم السياسي بالشيخ علي بن عبد الله آل ثاني حاكماً على قطر. وقد طلب الحاكم الجديد على الفور تعيين ضابط سياسي بريطاني في قطر، ثم وقع على اعترافه بكافة الاتفاقيات التي عقدها والده مع الحكومة البريطانية وشركة النفط، كما وقع كذلك على خطاب يطلب فيه تعيين مستشار بريطاني له.

وقد عينت السلطات البريطانية المستر كوكرين "Cochrane" مسئولاً عن الأمن في قطر (٦٠). وبناءً على ذلك قام كوكرين بتدريب قوات البوليس، وقد تم استبدال معظم الحراس المحليين في معسكرات شركة النفط برجال من هذا البوليس (٦١). وطلبت السلطات البريطانية من كوكرين أن يعمل على تنظيم قوة بوليس محلية تتولى مسؤولية ضبط الأمن. وفي ٢٣ أغسطس ١٩٤٩م عينت بريطانيا الضابط جون ويلتون "John Wilton" معتمداً سياسياً لها في قطر (١٩٤٩ - ١٩٥١م)، كما اتخذت داراً للوكالة البريطانية فيها (٦٢). بعد أن كان المعتمد السياسي البريطاني في البحرين، أو حتى مساعده، يتولى مباشرة مهام ومصالح بريطانيا في قطر، من خلال زيارات هذا أو ذاك المتكررة لها (٦٣).

وكان من بين أبرز مهام ويلتون وفريقه إدارة الشؤون الخارجية لقطر، وتمثيل مصالح بلاده فيها، بالإضافة إلى مباشرة بعض المهام القضائية المتعلقة بمحاكمة الأوربيين والهنود والباكستانيين، ورعاية المصالح التجارية للبريطانيين في قطر (٦٤).

وقد سمح بنشاط التجار البريطانيين في قطر، ودعم البريطانيين نفوذ الشيخ وأصبح مركزه أكثر قوة على رعاياه؛ فجمع مقاليد الأمور، وهو ما سهل على البريطانيين الكثير (٦٥).

ويبدو أن تأخر بريطانيا، في تعيين معتمد سياسي لها في قطر حتى هذا العام - على الرغم من وجود معتمدين لها في كافة الإمارات العربية في الخليج- أنها لم تكن في حاجة ملحة لذلك منذ توقيع معاهدة الحماية عام ١٩١٦م، ولعلها لم تفكر في فرض ذلك بالقوة، وإنما أرادت أن يتم ذلك بموافقة الحاكم، خاصة أنها كانت تكتفى بأن يباشر معتمدها السياسي في البحرين إدارة مهامها في قطر لقرب المسافة بينها دون فرض ذلك بالقوة. ولكن الأمر عام ١٩٤٩ م بالنسبة لبريطانيا بات يختلف عن ذي قبل؛ فقطر عام ١٩٤٩ م لم تعد هي قطر عام ١٩١٦م، في ظل أنها مقبلة على مرحلة تحول جديدة وهامة، خاصة أن أعمال التنقيب دلت على وجود النفط بكميات تجارية ضخمة، ومن ثم رأت السلطات البريطانية ضرورة تعزيز سيطرتها على البلاد. وكان الأمر يقتضى تعيين معتمد سياسي بريطاني يقيم في الدوحة. وقد انتهت الظروف الداخلية التي انتقلت خلالها السلطة إلى الشيخ علي بن عبد الله لتحقيق هدفها بسهولة ويسر.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل اتبعت ويلتون، بمستشار بريطاني لتوجيه الشيخ علي، وجاء هذا الأخير وفي ركابه جهاز من المعاونين البريطانيين، لينتشروا جميعاً في شتى المصالح والإدارات الحكومية القطرية؛ كالبوليس، الجمارك، الجوازات، تخطيط وتسجيل الأراضي، البريد، البرق، المياه، الكهرباء إلى غير ذلك. وقد حدث ذلك كخطوة تمهيدية لتوسيع نطاق العلاقات بين قطر وبريطانيا، أو بعبارة أدق لتدور البلاد في فلك السياسة البريطانية (٦٦).

وفي نهاية الأربعينات أخذ الحاكم بالنصيحة البريطانية، وبدأ اعتباراً من عام ١٩٤٩م في إنشاء نواة إدارة حكومية تحت إشراف مستشار انجليزي، وكان الهدف

إنشاء إدارة شبيهة بالإدارة التي أنشأها المستشار بلجراف "Palgrave" في البحرين. وتزامن إنشاء إدارة حكومية تحت إشراف مستشار إنجليزي مع اتفاق يقضى بفصل الخزينة الخاصة للحاكم عن الخزينة العامة للحكومة والتي سوف يقوم بالتوقيع على حساباتها المستشار إلى جانب توقيع الحاكم.

وقد مثلت عوائد امتيازات النفط السنوية مورداً رئيسياً للخزينة القطرية، وهو ما أتاح للبلاد السير بخطى ثابتة على الجانب الاقتصادي؛ ففي عام ١٩٤٨ بلغت قيمة عوائد امتيازات التنقيب عن النفط في قطر ٧٠٠.٠٠٠ روبية، كانت تدفع على أقساط على مدار السنة، ويبدو أن هذه الزيادة مرتبطة بتزايد رقعة أعمال التنقيب والوصول لاكتشافات عديدة (٦٧). ورغم هذه الايجابيات الاقتصادية، إلا أن ذلك جلب تدخلات سياسية، وأدى إلى أفول نجم حرف أخرى كانت مزدهرة في البلاد كالصيد والغطس (٦٨).

ولم يقدم الحاكم على إجراء أية تغييرات تتعلق بالمسائل الإدارية أو المالية، خاصةً فيما يتصل بنظام المحاسبات، أو تحديد وتخطيط أوجه الانفاق، أو حتى إعداد ميزانية للبلاد، فقد أرجأ اتخاذ مثل هذه الاجراءات خلال ما تبقى من العام حتى يصل المستشار البريطاني (٦٩). وبالفعل عينت بريطانيا فيليب بلانت "Philip Plant" مستشاراً يعاونه مجموعة من البريطانيين، وأهم ما يعنينا هنا أنه نجح في التوصل إلى تسوية مع الشيخ بشأن توزيع عائدات النفط بينه وبين أسرته والأهالي من جانب آخر. وقد تمت هذه التسوية على الأساس الذي رغبت فيه الحكومة البريطانية بأن تعطى ربع عائدات النفط للحاكم، والثلاثة أرباع الأخرى للحكومة التي ستدار بالتعاون بين الحاكم والمستشار معاً (٧٠). ويحتجز قسم من حصة الحكومة لتكوين احتياطي عام والباقي يخصص للنفقات العامة الجارية، هذا إضافة إلى قيام الميزانية العامة للحكومة بتحمل مخصصات رواتب وخدمات بقية أفراد الأسرة الحاكمة. واعتباراً من عام ١٩٤٩ بدأ المستشار في إنشاء إدارة حكومية تنفيذية تقوم بإدارة المرافق الحكومية الضرورية إلى

جانب وظيفة الشؤون المالية والإدارية التي كان يزاولها المستشار بنفسه (٧١). ومن ناحية أخرى كان مطلب العائلة الحاكمة بأن يخصص لها أحد الأرباع الثلاثة التي توجه لحساب الحكومة موضع خلاف بين المستشار والإدارة التي يسيطر عليها الانجليز، وبين العائلة الحاكمة التي تؤكد أن الشيخ علي عند توليه الحكم قد وعدّها بالحصول على ربع دخل النفط من خلال الميزانية العامة للحكومة (٧٢).

ومن خلال ذلك لاحظ المستشارين خلال عملية توزيع العوائد أن أخطر المشاكل في الخليج تأتي من الأقارب، وعلى حد وصف الأمر "ولكن كما هي العادة في الخليج، فإن أكثر مشاكل الحاكم صعوبة، إنما تأتي من جانب أقاربه أنفسهم، الذين كانوا يطلبون دائماً زيادة مخصصاتهم من عوائد امتيازات النفط، نتيجة لتزايد الدخل العام" (٧٣). وقد ظهر هذا الخلاف جلياً بين سعود بن عبد الرحمن وعمه الشيخ عبد الله على مناطق النفوذ بين وكرا والدوحة في يونيو ١٩٤٩ م، حينما كانت شركة النفط تنقب قرب وكرا، حيث أكد سعود بن عبد الرحمن أن جده الشيخ قاسم قد أعطى حكم وكرا والجنوب القطري لوالده الشيخ عبد الرحمن، وهو ورث ذلك عنه، بينما أعطى جده قاسم حكم الدوحة لعمه عبد الله، وأن وكرا مستقلة عن الدوحة (٧٤).

وقد ظهر جلياً أن السلطات البريطانية كانت حريصة على ألا يغيب عنها شيء في البلاد؛ فذرعت رجالها في كل مكان، ويسرت للأجانب السفر لقطر؛ فبدأوا يتقاطرون على البلاد سواء للعمل في شركة النفط أو المشروعات الجديدة الناتجة عن عائدات النفط (٧٥). وقد اعطت امتيازات النفط لإدارة البلاد وضعية مختلفة عما سبق؛ فبعد كانت السلطة مطلقة في يد الحاكم (٧٦)، بدأت تنقيد تدريجياً مع ظهور التنظيمات الإدارية وسيطرة البريطانيين عليها (٧٧).

٣- عراقيل أعمال التنقيب عن النفط (خارجية وداخلية):

وجدت مجموعة من العراقيل التي أعاقت أعمال التنقيب عن النفط في قطر، وكان اشتعال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥ م) سبباً مباشراً لتوقف أعمال

التنقيب (٧٨)، بل أن الشركة اضطرت في صيف عام ١٩٤٢م لتدمير كافة الآبار التي تم حفرها (٧٩).

وبعد الحرب حاولت الشركة تعويض ما خسرت نتيجة توقف أعمال التنقيب؛ فحاولت توسيع قاعدة عمليات التنقيب من خلال حفر خمس آبار جملةً واحدة، وهو ما وضعها في مأزق يتمثل في كيفية جلب عمال ومهندسين وجيوفيزائيين مهرة للعمل. ولكي تتغلب على هذه المشكلة قامت بالتنسيق مع شركة ستاندرد الأمريكية لتبادل الاستشارات للتغلب على هذه العراقيل. وقد قدمت لها ستاندرد النصيحة في هذا الشأن وأرشدتها للحصول على مثل هؤلاء من دول أوروبا الشرقية (خاصةً رومانيا والمجر) لدراسة طبقات الأرض في المنطقة. وعلى الفور عرضت هذا الأمر على المقيم السياسي البريطاني في البحرين للاستشارة فيما إذا كان الاستعانة بمثل هؤلاء يمثل خطورة على الأمن القومي البريطاني أم لا، وعلى حد وصف الأمر "لو سمحت أعلمنا ما إذا كان عندك أي اعتراض على منح هؤلاء تأشيرات لقطر والبحرين والساحل". وكان هذا الطلب بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٤٩م (٨٠).

وحيثما لم يأتي الرد سريعاً من المقيم على طلب الشركة بادرت مرة أخرى بمراسلة المقيم السياسي لاستعجال الرد، رغم أنه لم يتجاوز أسبوع، وذلك في محاولة لاستثمار الوقت بشكل جيد، وعلى حد وصف ذلك "أن شركة امتيازات البترول المحدودة قد سألتنا عزيزي المقيم ما إذا كان هناك أي اعتراض على توظيف حوالي ٥ رجال مؤهلين جيداً من جنسيات مجرية ورومانية كمهندسين وجيوفيزائيين الخ في قطر والساحل هؤلاء الأشخاص أوصت لهم بشدة شركة ستاندرد للبترول في نيوجرسي والذين اقترحوا توظيفهم في شركة امتيازات البترول المحدودة. وقد عمل هؤلاء الأشخاص سابقاً لصالح شركتي روماني وماروت في المجر ورومانيا، وهم حالياً مشتتين في أوروبا ولكن يمكن جمعهم بواسطة شركة امتيازات البترول المحدودة إذا وجد أنهم من الممكن منحهم

وظائف في قطر والساحل" (٨١). ويبدو أن تأخر الرد كان لأسباب تتعلق بمشاوره وزارة الخارجية والاستخبارات البريطانية بشأن هذه المسألة.

وقد رفع المقيم السياسي في البحرين الأمر إلى وزارة الخارجية البريطانية التي قامت بدورها بالتحري عن الأمر وجاء رد الخارجية البريطانية على المقيم السياسي في البحرين في ١٩ مايو ١٩٤٩ م، وكان يتضمن رفضاً صريحاً على طلب الشركة جلب المهندسين وغيرهم من أوروبا الشرقية لعدم توافق الأنظمة الشرقية مع الغربية في مبادئ الإدارة والفكر السياسي والاقتصادي الاجتماعي، والصراع على مناطق النفوذ وسباق التسلح. هذا بجانب خشية الحكومة البريطانية من احتمالية استخدامهم كعملاء من قبل أنظمتهم ضد الأنظمة الغربية الرأسمالية، وعلى حد وصف الأمر "وقد رأينا أنه من الأفضل أن نناقش هذه المسألة مع مكتب لندن وسوف ترى من النسخة المرفقة من الخطاب... بأننا لسنا في صالح توظيف المجريين والرومانيين في قطر والساحل. وقد وصلنا لهذا القرار بعد أن أخذنا في الاعتبار بأن أي مجريين أو رومانيين سوف يتم توظيفهم من الممكن أن تكون لهم علاقات في بلاد مولدهم بالضغط أو التهديد بالضغط عليهم وعلى أقاربهم، ومن الممكن أن تقوم الأنظمة الشيوعية باستخدام هؤلاء الرجال حتى لو كان هؤلاء الرجال يعادون بشدة الشيوعية. إن هذا الضغط يمكن أن يجعلهم كعملاء للشيوعية على الرغم من أن المجريين قد يكونوا لا يزالوا قادرين على أن يغادروا بلادهم قانونياً إلا أن الرومانيين لا يمكنهم ذلك" (٨٢).

ونظراً لإلحاح الشركة في طلبها والرغبة في معرفة رد المسؤولين الأمنيين عليها فقد تلى ذلك في نفس اليوم توضيح من وزارة الخارجية البريطانية يؤكد أن سبب الرفض وظيفي وطني أكثر منه سياسي، من خلال التأكيد على "أنه بقدر الإمكان شركة امتيازات البترول المحدودة يجب أن توظف رعايا بريطانيين وأن جلاله الملكة لا تفضل التوظيف المقترح لمجريين ورومانيين للعمل في قطر. وسوف نكون مسرورين إذا أعلمتم مستر ليرمت "Lermitt" بوجه نظرنا والتي سوف يسرنا أن نشرحها لك أكثر من

أي وقت تكون قادر فيه على زيارتنا هنا" (٨٣). وهكذا جاء الرد ثنائي الغرض، حيث جاء رفض سياسي أمني على تعيين المجريين والرومانيين. والغرض الثاني توظيف الرعايا البريطانيين في شركة امتيازات البترول المحدودة بقطر.

وعلى صعيد العراقيل الداخلية كانت وكرا وأجوارها تقع تحت نفوذ الشيخ سعود (٨٤)، وحينما قامت الشركة بالتقريب عن النفط في وكرا حدثت مصادمات بين أهلها الواقعين تحت حكم الشيخ سعود والعاملين في شركة نفط قطر، وقد وصلت هذه المصادمات ذروتها يوم الأحد ٢٤ يونيو ١٩٤٩م، حينما تصدى لهم أتباع سعود مسلحين بالعصى والبنادق وتعدوا على العمال والمهندسين وعبثوا بممتلكات الشركة وأدوات التقريب، وحدثت اشتباكات بينهم وبين بعض العمال. وقد أكد المتعدين أن لهم الحق لأن الشركة لم تأخذ إذن الشيخ سعود صاحب السيادة على منطقة وكرا، كما أن أي أعمال حفر أو تشييد وغيرها سيتم إزالتها على الفور بناءً على تعليمات الشيخ سعود، لكن الشركة أكدت أنها أخذت الموافقة من شيخ الدوحة باعتباره صاحب السيادة على أرض قطر، ورد عليهم رجال الشيخ سعود بأن وكرا ليس لها إلا سيد واحد وهو الشيخ سعود الذي أمر بإزالة كل الإنشاءات التي أقامتها الشركة في منطقة جبل وكرا. ونتيجة لذلك انسحب رجال الشركة مرةً أخرى إلى مقرهم في ميناء "أم سعيد Umm Said" (مسيعيد حالياً Mesaieed) لتفادي المصادمات والخسائر في الأرواح والمعدات (٨٥). وهو ما سبب أزمة وتصاعد الخلاف بين الشركة والمعتمد البريطاني في البحرين من ناحية والشيخ عبد الله شيخ الدوحة من ناحية أخرى (٨٦).

ومن جانبه حاول الشيخ عبد الله توضيح وجهة نظره للمقيم السياسي البريطاني بالبحرين في ٢٦ يونيو ١٩٤٩ بوجوب مساعدة الحكومة البريطانية له حسب الاتفاق المبرم بينهما، وأنه ليس عليه مسئولية في عرقلة عمل الشركة لأنه يحترم بنود الاتفاق بينه وبين الحكومة البريطانية من ناحية وبينه وبين الشركة من ناحية أخرى. وقد كان حديثه يحمل لهجة شديدة تجاه المقيم السياسي في البحرين يستشعر منها أن المقيم

تخلى عن مسؤولياته تجاه الشيخ وخزله في مواجهة المخاطر المحدقة بهما (٨٧)، وهو ما أكد عليه سلفاً في ٢٣ شعبان ١٣٦٨ هـ / ١٩ يونيو ١٩٤٩ م للمقيم السياسي في البحرين (٨٨)، حينما ذكر بأن على الحكومة البريطانية أن تدعمه سياسياً وعسكرياً لمواجهة المخاطر التي تواجه كلاهما حسبما اتفقوا في معاهدة الحماية، وكان المقصود من ذلك عرقلة سعود بن عبد الرحمن لنشاط الشركة في أعمال التنقيب (٨٩).

وعلى الرغم من أن الشيخ عبد الله قد سمح للشركة بحرية التنقل للتنقيب في كافة المناطق إلا أنها واجهتها عدة عقبات في بعض المناطق الخارجة عن سيطرته، وهي تتمثل في المناطق الواقعة تحت سيطرة سعود بن عبد الرحمن في جبل الوكرا، حيث كان يعارض بشدة عمل الشركة في المنطقة، وهو ما دفع الشركة لطلب تدخل المعتمد البريطاني في البحرين للضغط على شيخ قطر. وقد قام المعتمد على الفور بتوجيه خطاب للشيخ عبد الله بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٤٩ م يحثه فيه على ضرورة إخضاع هذه المناطق لسيطرة الشيخ عبد الله لتسهيل عمل الشركة في جبل الوكرا وتسهيل حركة الملاحة إلى "أم سعيد Umm Said". وكان هذا الخطاب الثاني الموجهة من المعتمد إلى الشيخ عبد الله، وعلى حد وصف الأمر "لي الشرف بأن أشير إلى كتابي... المؤرخ في ٢٣ أبريل ١٩٤٩ حول موضوع حركات سعود بن عبد الرحمن في جبل الوكرا ولألتمس من سعادتكم أن تضعوه وغيره في منطقتكم من التدخل في أعمال شركة النفط وانه من المتروك لكم لتستعملوا أي وسيلة تفعلوها للوصول إلى تلك الغاية. وبالأخص فإن سعود بن عبد الرحمن وتوابعه يجب أن يوقفوا من إعاقة العمل القائم على العلاقات الخاصة بالملاحة التي تشيد في جبل الوكرة بعلم وأذن منكم. أن هذه مساعدات ضرورية لملاحة السفن المتوجهة إلى أم سعيد وفي حالة وجود أي صعوبة في طريق قيامهم بذلك فإنه من المحتمل جداً أن يؤخر الإنشاء المتعهد به من جانب الشركة بموجب امتيازهم والدفعات التي تدفع لكم طبق نصوصه. هذا وإنني أمل بأن أسمع من سعادتكم بأن سبب القلق والانزعاج هذا قد أوقف عند حده" (٩٠).

وفي أثناء ذلك أرسل سعود رسالة إلى المقيم السياسي في البحرين أكد فيها بأن شركة الجبل أتت إلى وكرا المستقلة عن الدوحة. وأكد أن الشركة أتت بالقوة لتعمل ولم تستأذنه، وهو ما دفع رجاله للتصدي لأعمال الشركة وإزالة إنشائها. وقال بأن عمه عبد الله استأذنه بعد هذه الأحداث أن يسمح للشركة بالعمل في وكرا ومنطقة أم سعيد وهي تحت سلطة وكرا، ويبدو أن الخلاف العائلي بين سعود وعمه عبد الله دفعت ثمنه الشركة. وخلال هذا النزاع وضع سعود للمقيم السياسي في البحرين بأن جده الشيخ قاسم قد منح الدوحة لعمه عبد الله، بينما أعطى حكم وكرا لأبيه عبد الرحمن (٩١). وقد كان هذا الخطاب محاولة للتهديئة من قبل سعود للمقيم.

ولكى يؤلب المعتمد البريطاني في البحرين الشيخ عبد الله على سعود بن عبد الرحمن صرح بأن عدم تحركه سيؤثر على عمل الشركة وبالتالي على العوائد الخاصة به، وعلى حد وصف الأمر "وفي حالة وجود أي صعوبة في طريق قيامهم بذلك فإنه من المحتمل جداً أن يؤخر الإنشاء المتعهد به من جانب الشركة بموجب امتيازهم والدفعات التي تدفع لكم طبق نصوصه" (٩٢).

وقد رد الشيخ عبد الله على المعتمد البريطاني في ٥ يونيو ١٩٤٩ م بالتأكيد على أنه في البداية يجب إرسال خطاب أو بعبارة أخرى إنذار لسعود بن عبد الرحمن يؤكد فيه المعتمد على أن سعود مسئول عن تعطيل أعمال التقيب، وتحذيره من مغبة الاستمرار في هذا الأمر، ووجوب إعادة تذكيره بأن الحكومة البريطانية متعهددة بالتعاون مع الشيخ عبد الله للتصدي لأي خطر يواجه أعمال الشركة، وعلى حد وصف الأمر "أما وسعادتكم ترك لي أن استعمل الوسيلة التي أفضلها للوصول للغاية فخير وسيلة أراها وأفضلها هي كتاباً منكم إلى سعود تخبروه بأنه مسئول عما يقوم به من حركات بالعبارة التي يراها سعادتكم مناسبة والتي لا تخلو من تهديد. مع العلم أن هذه المساعدة واجبة فإذا راجع سعادتكم كتاب فخامة... فاول لي بتاريخ ١١ مايو ١٩٣٥ م وجد به هذه الفقرة (غير أن حكومة جلالة الملك مستعدة بأن تساعدكم وحلفائكم في أي ما من

الصعوبة تحول دون عمل شركة النفط)، وحيث أن ما حصل من حركات سعود أولى الصعوبات لدى طلبت ما تقدم من مساعدة طبقاً للفقرة المشار إليها وسبق أن وعدني سعادتكم لدى مذكراتي معه بالمساعدة لذلك استغربت ما جاء في كتاب سعادتكم هذا والآن أعود لسعادتكم فأكرر طلبي للمساعدة بهذا الخصوص بما تقتضيه الحالة فإذا حصلت زال كل قلق ووصلنا إلى الغاية المقصودة" (٩٣).

وقد كان رد دار الاعتماد البريطانية في البحرين - بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٤٩م - على مقترحات الشيخ عبد الله بأن كتبت إلى سعود لتنبهه بضرورة الكف عن تصرفاته الاستفزازية، لكنها في نفس الوقت أكدت لعبد الله بأنه هو المسؤول أمام الحكومة البريطانية عن الحوادث التي تقع في قطر وضرورة وقف تحركات سعود، وعلى حد وصف الأمر "إن سعادتكم مسئول في جميع الأوقات عن الحوادث التي تقع في قطر والتي أطلب من سعادتكم أن تثابروا في إيقاف حركات سعود بن عبد الرحمن. وإن كتاب السير ترنشارد فاو (Trenchard Fowles) الذي يشير إليه سعادتكم لا يرفع المسؤولية عن سعادتكم" (٩٤). وتجدر الإشارة إلى أن فاو كان يلمح هنا إلى أن على الشيخ عبد الله أن يتحمل وحده مسؤولية وقف تجاوزات سعود دون تدخل بريطاني؛ لأن هذه الأمور داخلية وليس خارجية، واتفاق الحماية ينص على: "إن الحماية التي تمنحها لكم حكومة جلالة الملك كما سبق لي بيان ذلك لكم شنها تكون من الخارج أي من الهجمات الخطيرة، والتي تحدث بدون مسبب لها قد تشن على بلادكم من خارج حدود الدولة... معناها طبعاً من الغارات الخطيرة وليست الغزوات الصغيرة" (٩٥).

وقد جاء رد الشيخ عبد الله على المقيم البريطاني في البحرين سريعاً بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٤٩ م، حيث تمسك ببنود الاتفاق المبرم بين الطرفين والذي ينص على وجوب مساعدة البريطانيين له عند الضرورة، في ظل عدم مقدرته على مواجهة مستجدات الأحداث، وشدد على ضرورة مساعدته في إزالة معوقات عمل شركة النفط، وعلى حد وصف الأمر "فمن المستغرب يا صاحب السعادة ألا تشيرون إلى مدلول الفقرة التي

ذكرتها لكم من كتاب السير ترنشارد فاوول (Trenchard Fowles) وإن من المفهوم أنى أحطت لنفسى أثناء المفاوضات عند عقد الاتفاقية لشركة النفط فلم أقصر في إبداء جميع الملاحظات التي أبديتها حينذاك وقررت عدم مسؤوليتي عندما يطرأ من الأمور التي يصعب على حلها بنفسى دون مساعدة لأنى أعرف بحالة سياسة بلادي ومقتضيات ما يلزمها من بعض اجراءات المساعدة التي أشرت إليها وحين طلبت المساعدة المقررة لي في مثل هذه الأحوال كنت معتمد ومستند على ما تقرر بيني وبين حكومة صاحب الجلالة وبينى وبين الشركة نفسها فإذا لم تحقق لي المساعدة المشار إليها في كتاب السير ترنشارد فاوول فأرى أية مسؤولية تقع على لأنى واثق أن التعهدات والالتزامات التي تقطع لي من رجال حكومة جلالة الملك صحيحة ومعتمدة. مع العلم أنى لم أطلب غير كتاب قد ينفع في حل المسألة. ونظراً لما هناك من مخاطر فقد أوعزت إلى ممثلي صالح المانع أن يفتح سعادتكم بهذا الخصوص لتقف منه على ما لم يتسع للكتابة وأنى معتقد أن سعادتكم يرى طلبى معقول ومناسباً بعد أن تفكر فيما ذكرته" (٩٦). وهكذا ضغطت شركة النفط على الحكومة البريطانية للتدخل للضغط على الشيخ عبد الله لتذليل العقبات التي تعرقل نشاطها، وبذلك امتزج النفط بالسياسة للصلة الوثيقة بينهما.

٤- دور امتيازات التنقيب في توافد العمالة:

في خريف عام ١٩٤٥ بعد أن وضعت الحرب أوزارها وزالت الأسباب التي أوقفت أعمال التنقيب، شرعت الشركة في الاستعداد لاستئناف نشاطها، وبدأت عملياً في اتخاذ الخطوات الضرورية لذلك في صيف ١٩٤٧ م؛ فأعدت تشييد معسكر الدخان (٩٧)، وأنشأت المخازن والورش والصحاريج، ومدت خطوط الأنابيب، واختارت موقع "أم سعيد" كنقطة ارتكاز لانطلاق أعمال التنقيب المستقبلية (٩٨). كما أقامت مرفأ في "أم سعيد" في أكتوبر ١٩٤٨م استعداداً لعمليات جلب معدات التنقيب وتهيئة الميناء لأعمال التصدير (٩٩)؛ لاسيما أن المؤشرات كانت تنبئ أن بحقل دخان كميات تجارية واعدة.

وفي العام التالي بذلت جهود جبارة لتعويض فترة التوقف، واستدعت هذه الإجراءات الاستعانة بالمزيد من العمال من الداخل والخارج، وحفزت الشركة العمال للعمل باستمرار، حتى أيام الجمعة، إلى أن كللت جهودهم بالنجاح في الاستخراج وضخ النفط عبر الأنابيب إلى أحواض التخزين في أم سعيد، ومنها خرجت أول شحنات النفط الخام إلى الخارج (١٠٠)؛ كتصدير تجاري غير وجه قطر (١٠١).

وكتفت الشركة جهودها لتحقيق المزيد من الاكتشافات النفطية بناءً على الامتيازات التي حصلت عليها من شيخ قطر؛ فأوفدت في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٨ م فريق جيولوجي جنوب منطقة أم باب مزود بحراسة وكافة الاحتياجات لإجراء مسح شامل في المنطقة. وقد كان من المتوقع لهذا الفريق أن يستمر في عمله حتى نهاية أبريل عام ١٩٤٩ م، وشرعت الشركة في إنشاء حوالي ٣٥ محطة مسح، وهو أمر سمع بتدفق العمال على البلاد، وعزز من نشاط الشركة وعض خسائرها أثناء الحرب (١٠٢).

وعلى الرغم من أن امتيازات التنقيب عن النفط في قطر كانت للشركة ولها حرية التحرك على الأراضي القطرية إلا أن شيخ قطر كان له شكلياً حق الموافقة على دخول العمال إلى قطر من مختلف الجنسيات، التي منها: إيرانيين، عمانيين، مسقطيين وسعوديين، وكان هؤلاء يتلقون أجورهم يومياً (١٠٣). وقد كان السبب الرئيسي لجلب هؤلاء العمال الأجانب أن عدد سكان قطر آنذاك لا يتجاوز ٢٥.٠٠٠ نسمة، وكانوا أفقر القبائل العربية وأقلها حظاً في التغذية لفقر بيئتهم، وهو ما انعكس سلباً على بنائهم الجسدي (١٠٤).

ويضاف إلى ذلك ضعف خبرتهم في هذا المجال الجديد عليهم، وإن كانت الشركة قد استعانت بالقليل منهم في أعمال الحفر. وقد أكدت الوثائق أن العمال الأجانب كانوا يصلون إلى الدوحة بأعداد متزايدة للعمل، وغالباً ما يتم إرسالهم إلى معسكر الدخان، وهو ما يوضح أن التنقيب عن النفط في قطر فتح أبواب البلاد للعمال الوافدين. وفي ظل تزايد أعداد هؤلاء العمال تساءل مدير الشركة عما إذا كان لشيخ قطر وصاية على

هؤلاء العمال. "وما إذا كان يتم اعتبارهم كرعايا قطريين كما هو محدد... في ميثاق مجلس قطر ١٩٣٨م". وهذا الأمر يوضح ظهور بواذر مشكلة الجنسية في قطر ودول الخليج مع ظهور النفط وتوافد العمالة على هذه الدول، وعلى حد وصف الأمر "كل هؤلاء الأجراء يتم توظيفهم من قبل ممثل حكومة قطر ويتم إرسالهم إلى معسكر الدخان... وفي معظم الحالات يكونوا أميين ولا يمتلكون وثائق هوية إلا إيصال العمل الأخضر الذي يصدره ممثل الحكومة" (١٠٥). وهكذا جلبت امتيازات التنقيب عن النفط العمالة الوافدة من مختلف الجنسيات "بحيث أصبح عدد عمال الشركة يكونون أغلبية سكان قطر" (١٠٦).

وقد رد العميل السياسي في البحرين على مدير شركة تطوير بترول قطر المحدودة بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٤٧ (أي بعد مرور ٤ أيام) قائلاً: "طبقاً لميثاق مجلس قطر كل المسلمين سواء بما فيهم الإيرانيين والبنجلاديش والعمانيين والمسقطيين والسعوديين لكن باستبعاد المسلمين الذين هم رعايا بريطانيا فالكل خاضع للاختصاص القضائي لشيخ قطر وذلك مدة إقامتهم في قطر".

وقد ساعد على ذلك بشكل كبير أن ميثاق مجلس قطر ينص على أن المسلمين لهم حقوق متساوية في قطر، سواء كانوا من الإيرانيين أو البنجلاديش وغيرهم من العرب، وهو ما ساعد على تدفق العمال، وإن كان الحذر في قطر نسبياً من المسلمين الخاضعين للسيادة البريطانية رغم خضوعهم للقوانين القضائية المحلية فترة إقامتهم في قطر" (١٠٧).

ويبدو أن الخلافات بين الشيخ عبد الله وحاكم البحرين على الحدود ومناطق النفوذ قد دفع الشيخ عبد الله للاعتراض على توظيف بحرينيين في شركة نفط قطر (١٠٨)، ولكي تحاول دار الاعتماد البريطانية في البحرين إثناء الشيخ عن موقفه أوضحت له بأن "المستر باكر قد وظف في البحرين عدة قطريين في شركته بالبحرين أثناء الحرب... من العدل بأن تعطى لهؤلاء الأشخاص الآن فرصة للرجوع إلى قطر" (١٠٩).

٥- التنقيب عن النفط في مياه قطر:

حاولت الشركات الأمريكية البحث عن موطئ قدم للتنقيب عن النفط في قطر، وسعت في الوصول لغايتها من خلال الإيعاز للملك عبد العزيز آل سعود لإقناع الشيخ عبد الله بمنحها امتياز التنقيب عن النفط في المياه القطرية، وهو ما يعنى وجود منافسة بين الشركات البريطانية والأمريكية تستفيد منه قطر. وحينما علمت الحكومة البريطانية وممثليها في الخليج بأن هناك تقارب سعودي قطري أيقنت أن وراءه مفاوضات للتنقيب عن النفط تسعى لها الشركات الأمريكية؛ فجن جنونها وتشبثت بنصوص المعاهدة التي وقعتها مع الشيخ في ٣ نوفمبر ١٩١٦م، والتي ينص جزء منها "بأن لا يكن لكم روابط بدولة ما غير الدولة الإنجليزية ولا تكاتبوها بغير رضى الدولة الانجليزية... لا يجوز لكم أن تمنحو امتيازاً بدون إذن الحكومة البريطانية فأجبتكم على هذا أنه إذا شركة ما غير شركة "Anglo Persian Oil Company" تقدمت لكم طالبة السماح لها بالكشف في حدودكم فإنكم لا تجيزوا لها ذلك". وقد كان ذلك تحذير من فاوول "رئيس الخليج الفارسي" للشيخ عبد الله (١١٠). ولاشك أن البحث عن النفط واكتشافه في المياه الإقليمية لقطر قد تأخر منح امتيازته نسبياً.

وهكذا حاولت شركة النفط البريطانية العاملة في قطر الاستئثار بالتنقيب عن النفط داخل الأراضي القطرية وفي مياه قطر الإقليمية، وقامت بالطلب من الحكومة البريطانية التدخل لممارسة ضغوطها على شيخ قطر في هذا الشأن. ومن ناحيتها قامت وزارة الخارجية البريطانية بدراسة مضمون امتياز النفط الموقع بين الشيخ والشركة ومحاولة تطويع نص الاتفاق بما يتوافق مع المصالح البريطانية لسد الطريق على الشيخ والشركات الراغبة في التنقيب بمياه قطر، وعلى حد وصف الأمر "وقد أعلمنا السيد لונنجريج أن الترجمة الانجليزية ليست واضحة تماماً وأن السطر الخامس يجب أن يقرأ شبة جزيرة قطر أو مياهها أو جزرها" (١١١).

وقد حاولت شركة بترول قطر المحدودة ممارسة مزيداً من الضغط على حاكم قطر كي يسمح لها بالتنقيب عن النفط في مياه الخليج المحيطة بقطر والجزر التابعة لها في ٧ يناير ١٩٤٩م، وحينما تأخر الرد أوعزت إلى المقيم السياسي في البحرين ليمارس ضغوطه على شيخ قطر للموافقة على التنقيب في مياه الاقليمية، وقد ظهر ذلك في ثنايا الخطاب المرسل من مدير الشركة للمقيم البريطاني في البحرين في ٢٢ يناير من نفس الشهر، وعلى حد وصف الأمر "تأمل أن رد الحاكم سوف يزيل أي شك فيما يتعلق بأي المناطق البحرية والجزر والشعاب هي في رأيه في امتيازنا والذي كما نعرف أقل وضوحاً فيما يتعلق بمسألة المياه الإقليمية والجزر عن امتيازات الخليج الفارسي الأخرى الخاصة بنا على الرغم من أننا ليس لدينا شك أنهم مشتملين ضمناً في امتيازنا"(١١٢).

واستمرت الشركة في الضغط على الخارجية البريطانية لممارسة ضغوطها على شيخ قطر في هذا الشأن. وإن كان ذلك لم يؤتى أكله نظراً لأن أحد نصوص الامتياز ينص على أنه في حال وجود خلاف يرجع للنص العربي للاتفاقية، وعلى حد وصف ذلك بأنه إذا حدث "خلاف في مادة أو تفسير أية مادة في أي وقت كان فيعتمد على النص العربي"(١١٣).

ولم يستسلم الشيخ للضغوط والتهديدات البريطانية واستثنار الشركة التي تدور في فلكها بعمليات التنقيب(١١٤). وقد رد الشيخ عبد الله بقوله "إننا لا نعمل شيء يثير غضب الحكومة البريطانية إلا ما نراه حقاً لنا يقتضيه الواجب". ويبدو أن تجاهل الشيخ عبد الله لهذا الأمر قد دفع فاول لمراسلته في اليوم التالي متنازلاً عن بعض المطالب بقوله "نعم إن الحكومة البريطانية هي مستعدة بأن تعطيك الحماية على البر مع حماية البحر على شروط معينة كنت قد أوضحتها لكم. أما بخصوص الفقرة الخامسة من معاهدتكم كما كنت أخبرتكم أن الحكومة البريطانية المعظمة تعتبر الكشف قسماً من الامتياز ولذلك ليس في وسعكم أن تمنحوا حق الكشف لأي شركة ما قبل الحصول

على إجازة الحكومة البريطانية... إن الحكومة البريطانية المعظمة سبق أن أخبرتكم بواسطتي على أنه ليس من حقم أن تمنحوا الكشف دون رخصتها" (١١٥). وبالغت في التهديد بالقول بأن الحماية مقابل الامتياز (١١٦). ورغم الضغوط البريطانية المتكررة على الشيخ عبد الله إلا أنه وقع اتفاق للتنقيب مع شركات النفط الأمريكية (١١٧). وقد بدأت المسألة عندما دارت مفاوضات في أغسطس ١٩٤٧ م بين الشيخ عبد الله وبين ممثلين عن شركتي "استثمارات التعدين المركزية المحدودة" " Corporation Central Mining and Investment" و"شركة سوبيريور للنفط" "Superior Oil Company" للحصول على امتياز البحث عن النفط في مياه قطر لمسافة ثلاثة أميال داخل حدود المياه الإقليمية لقطر (١١٨). وقد بدأ قلق شركة بترول قطر يتزايد من نشاط الشركات الأمريكية وتأثيرها على نشاطها، وعلى الفور أبرقت إلى وزارة الخارجية البريطانية بهذا الشأن. وقد حاولت الخارجية البريطانية الخروج من هذا المأزق بالقول بأن الأمر ليس واضحاً في ثنايا بنود الامتياز لكن "السطر الخامس يجب أن يقرأ شبة جزيرة قطر أو جزرها" (١١٩). ويبدو أن المؤشرات الأولية التي توصلت إليها الشركات الأمريكية والتي أكدت وجود نفط في المياه القطرية قد دفع الشركة البريطانية لمراسلة الشيخ عبد الله في هذا الشأن في ١٧ يناير ١٩٤٩ م لتذكره بأن المنطقة البحرية تقع في مجالها، حسب امتياز ١٧ مايو ١٩٣٥ م، وعلى حد وصف الأمر "لا يخفى على معاليكم بأنه قد حدث في بعض الأحوال ويجوز حدوثه أن يكشف وجود الزيت في الأرض الواقعة تحت البحر أو على الجزر... بنفس المكان الذي يكشف فيه وجوده في البلاد. إن الامتياز الذي حددته شركة الزيت الانجليزية الإيرانية (شركة عبادان) مع معاليكم يوم ١٧ مايو ١٩٣٥ م حسب المادة الثانية منها تخول للشركة حق البحث والتنقيب عن الزيت في مقاطعة قطر. ومعنى ذلك في المنطقة الواقعة تحت حكم معاليكم كلها. إن قسماً من المنطقة الواقعة تحت حكم معاليكم تتألف... من المياه الساحلية التابعة لقطر. وأيضاً

من الجزر الواقعة قرب ساحلها (ولحد ما يبلغه علم الشركة) من التنقيب والممارسات" (١٢٠).

والواقع أن اتفاق ١٧ مايو ١٩٣٥ م كان يخول للشركة التنقيب عن النفط على الأراضي البرية القطرية، ولم يتطرق بشكل واضح إلى المياه الواقعة تحت السيادة القطرية؛ لذلك حاولت الشركة إعادة المحاولة بأخذ موافقة الشيخ عبد الله في كل الأراضي والمياه التابعة لقطر لقطع الطريق على الشركات الأمريكية، وطلبت من الشيخ تزويد الشركة بقائمة لأسماء المواقع والجزر الخاصة الواقعة تحت السيادة القطرية (١٢١). وقد كان هذا الطلب عبارة عن خطاب موجهة من الشركة إلى الشيخ عبد الله بتاريخ ١٧ يناير ١٩٤٩م (١٢٢). والهدف الرئيسي لذلك الاستئثار بعملية التنقيب والتضييق على الشركات الأمريكية المنافسة (١٢٣).

وحيثما كللت جهود الشركتان الأمريكيتان (شركة استثمارات التعدين المركزية المحدودة وشركة سوبيريور للنفط" بالنجاح في التنقيب البحري تم منحهما الامتياز في ٨ يونيو ١٩٤٩، ثم شكلتا شركة فرعية بينهما سميت "الشركة العالمية للنفط البحري" "Company International Marine Oil".

وترتب على ما سبق أن احتجت شركة بترول قطر المحدودة صاحبة امتياز الأراضي البرية لدى الشيخ عبد الله بسبب منحه الامتياز البحري لشركات أخرى، وطلبت بالتحكم في المسألة استناداً إلى نصوص امتياز عام ١٩٣٥ م (١٢٤)، والتي نصت في إحدى المواد على أنه في حالة الخلاف بين الشيخ عبد الله والشركة يلجأ الطرف المتضرر للتحكيم (١٢٥). وقد جرى التحكيم الدولي أمام محكمة باريس حول هذا الخلاف (١٢٦)، وجاءت نتيجته في نوفمبر عام ١٩٥٠ مؤكدة على حق الشيخ في منح الامتياز لمن يشاء، على اعتبار أن امتياز عام ١٩٣٥ الممنوح للشركة البريطانية لا يشمل أي جزء من قاع الخليج في مياه قطر الإقليمية؛ فكان ذلك انتصاراً للشيخ علي خرج به من احتكار الشركات البريطانية وفتح الباب على مصراعيه أمام الشركات

الراغبة في التنقيب، وهو ما يعود بالفائدة على قطر (١٢٧). ويبدو أن الذي رجح كافة الشيخ في التحكيم على الامتيازات البحرية أن هناك شرط بأنه إذا حدث "خلاف في مادة أو تفسير أية مادة في أي وقت كان فيعتمد على النص العربي" (١٢٨).

٦- تداخل النفط مع السياسة:

كان الشيخ عبد الله في كثير من الأحيان مصدر قلق للإنجليز وعقبة أمام مخططات المعتمد البريطاني، كما كان يحرص على تسلم حصة قطر من امتيازات النفط والجمارك والحراسة وغيرها شهرياً حسب الاتفاق بينه وبين الشركة، وقيمة هذا المبلغ الشهري ٣٩٢٢٨ روبية، وهو كان في تصاعد حسب تزايد رقعة عملية التنقيب والكشف (١٢٩). ويضع هذا المبلغ في خزينته الخاصة، حيث لم يكن هناك فرق بين خزينة الحاكم والدولة آنذاك (١٣٠).

وحيثما تنازل عبد الله عن المشيخة لابنه علي في ٢٠ أغسطس ١٩٤٩ م استمر يدير الأمور المالية والسياسية في قطر من خلف الستار، وهو ما ظهر خلال الحديث الذي دار بين صالح المانع الوكيل الشخصي لعبد الله والوكيل السياسي البريطاني في قطر، حيث أكد الأول للأخير بأنه تسلم الحصة الشهرية من الشركة وسلمها للشيخ علي الذي قام بتسليم المبلغ لأبيه الشيخ عبد الله.

وقد أثار هذا الحديث مدير الشركة والوكيل السياسي البريطاني الذين اعتبروا الشيخ علي العوبة في يد والده الذي يدير البلاد من خلف الستار. وبناءً على ذلك قام الوكيل السياسي بزيارة علي للاستفسار منه عن كيفية انفاق المال المحصل من الشركة والخاص بالحراسة الشهرية والجمارك والمستشارين؛ فأكد أن المال الخاص بهذا الشهر (أغسطس) في خزينة أبيه، وأن هذا المال خاص به من مستحقات فترة حكمه قبل تنازله له عن الحكم في ٢٠ أغسطس؛ فسأله الوكيل عن سيدفع أجور المستشارين والموظفين فقال أن أبيه سيتحتم عليه فعل ذلك، وهنا وبخه الوكيل وأكد له أن من معه المال هو الحاكم الفعلي، وعلى حد قوله "الحاكم هو الرجل الذي لديه صندوق المال"

وانتقد تصرفاته، وأكد أن علي أبيه أن يساعده بدلاً من أن يأخذ منه المال. وأكد أيضاً على أنه هو المسئول أمام الوكيل والشركة بل وأمام شعبه وليس أبيه، كما أكد الوكيل السياسي أن علي ومساعديه يجب أن يستشيروه في ذلك كون هذه الأمور تؤثر على وضعية الوكيل والشركة لأنهم في الواجهة وليس أبيه الرجل المسن. وكان ذلك في ٣١ أغسطس ١٩٤٩ م. ومن خلال ما سبق يتضح ما سببته امتيازات التتقيب عن النفط من تدخل سافر في شئون الدولة. ومن المؤكد أن أحد أهداف التدخل الواقعة بين الأب وابنه للسيطرة على مقاليد الأمور استغلالاً للظروف السياسية التي تمر بها البلاد (نقل السلطة)(١٣١). وهكذا كان دفع الشركة لحراس الشيخ وتعيين المستشارين مدعاه للتدخل في شئون البلاد واستقطاب كبار المستشارين وتوجيههم كيفما شاء المقيم والشركة، وعلى حد وصف الأمر خلال أحداث ٣١ أغسطس ١٩٤٩ م "عزيزي جاكنز Jakins" لقد أتى صالح ليراني اليوم وأخبرني أن القسط الشهري للجمارك وأجور الحراسة الخ... أحد أكثر النواحي إزعاجاً في هذه المسألة برمتها هو حماقة حماقة صالح التي لا تصدق والذي كان يجب أن يعرف أفضل من مساعدة وتهدئة أفعال الشيخ وقد تحدثت معه أكثر من ذلك وقلت له بعد مغادرة الشيخ بأن في المرة القادمة لو أراد الشيخ أن يفعل شيء أحمق يجب عليه أن يخبرني أولاً وليس بعدها"(١٣٢). وهكذا جنت الحكومة البريطانية وشركة النفط ثمار دفعهم رواتب كبار معاوني شيخ قطر، وعلى رأسهم صالح المانع.

ومن ناحيته حاول المقيم السياسي إيجاد حل للمشكلة- التي حدثت بسبب المال- تتيح له التدخل في شئون الدولة، حيث اقترح بأن عبد الله هو المسئول عن تدبير ثلثي المبلغ الخاص بالأجور كونه حكم ثلثي شهر اغسطس، بينما ابنه علي عليه تدبير الثلث الباقي من الشهر. وفي نفس الوقت أكد المقيم أن تشكيل البوليس وتسليحه من عوائد النفط يتيح للإنجليز أن يكونوا أكثر يقظة في مواجهة تصرفات الشيخ عبد الله ووضعها تحت السيطرة في حال تدخلاته وتحديه الانجليز عند الضرورة، رغم أنه ليس

في السلطة. كما أن ابنه علي لا يمتلك مقاليد الأمور. هذا بجانب أن المقيم ألمح لعلّي بحسم المسائل العالقة مثل مسألة الزيارة وسهل له القروض لشراء بنادق من البريطانيين لهذا الأمر؛ لاسيما في ظل المرونة التي أبدّاها شيخ البحرين في هذا الشأن، حيث تخلى عن ادعاءاته في هذه الأراضي، وهذه الأمور سهلت على الإنجليز استنزاف ميزانية قطر في السلاح وأتاحت لهم أعمال التنقيب في منطقة الزيارة بحريه(١٣٣). وغالباً ما كانت الأموال التي تحصل عليها قطر من الشركة يتم دفع قسط كبير منها للمستشارين الانجليز، بجانب شراء سلاح وما شابه ذلك.

وقد استمر القلق من تزايد نفوذ عبد الله علي ابنه علي قائماً لدى الانجليز خشية تأثير ذلك على أعمال شركة النفط والنفوذ البريطاني في قطر. ومن جانبه حاول الشيخ علي قدر استطاعته محو هذه الصورة السلبية عنه بمحاولة كسب ود الانجليز والأهالي ودفع مستحقات الحراس والعاملين في الجهاز الأمني لإثبات جدارته وعدم اهتمامه بجمع المال، والتأكيد على أن هدفه أن يكون حاكماً مسئولاً أمام شعبه، وعلى الرغم من أن هذا الأمر جيد إلا أن الانجليز كانوا يخشون هذه الخطوة التي تزيد من شعبية الشيخ علي، وإن كان الانجليز قد حاولوا وضع العراقيل أمام شعبية علي برفع مرتبات العاملين في الجهاز الإداري والمستشارين لسرعة تآكل عائدات امتياز التنقيب(١٣٤). وذلك تزامناً مع ارتفاع العوائد التي تقدمها الشركة للتنقيب عن النفط؛ فقبيل انتهاء سبتمبر عام ١٩٤٩ ارتفعت عوائد الحكومة القطرية من عمليات التنقيب إلى أربع لكوك (٤٠٠.٠٠٠ روبية) (١٣٥). وقد كان هناك اتفاق بين شركة البترول المحدودة العاملة في قطر وبين المسئول السياسي في قطر علي أن يقوم الأخير بتسليم هذا المبلغ للشيخ علي، وهو أمر يؤكد الترابط القائم بين الشركة والحكومة الانجليزية ووقوع شيخ قطر بين مطرقة الحكومة البريطانية وسندان شركة النفط، حيث غالباً ما يفتتح نسبة كبيرة من هذه الأموال كنفقات المستشارين الانجليز وما شابه ذلك (كما سبق القول)(١٣٦).

ويبدو أن الشيخ علي كان يستشير والده في كثير من شئون الحكم، وأنه كثيراً ما يقع تحت تأثيره، متبنياً رأيه في كثير من المسائل، وقد جلب ذلك استياء السلطات البريطانية، التي سعت من جانبها لإقناع الشيخ بقبول النصائح البريطانية، ويبدو أنها حققت نجاحاً في هذا الصدد، شجعها على الاستمرار فيه بعد أن رأت ضرورة التركيز عليه إلى أن "تقعد الشيخوخة الشيخ الوالد تماماً، الذي يبدو -رغم مرضه- صلباً وداهية، كما كان دائماً" (١٣٧). وقد ظل الشيخ علي بن عبد الله لفترة أطول مما توقعت السلطات البريطانية واقعاً تحت تأثير نفوذ والده المسن، الذي أبدى يقظة ونشاطاً أكثر من ذي قبل (١٣٨).

وهكذا لعبت الوكالة السياسية في قطر دوراً رئيسياً في إدارة البلاد من وراء الستار، حيث كانت توجه شركات النفط لدفع عوائد التنقيب على أفساط شهرية للسيطرة على مقاليد الأمور في البلاد خاصة من الناحية المالية؛ لاسيما مع تولى الشيخ علي مشيخة البلاد، وعلى حد وصف الأمر خلال أحداث ٢٢ سبتمبر ١٩٤٩ م "عزيزي ويلتون" Wilton" نحن ننظر في إمكان أن نطلب من الشركة أن تقوم بدفع مقدم كافي ليتمكن مشيخة قطر أن تستمر في طريقها حتى يتم استلام أول مبلغ في بداية فبراير القادم نقترح بأن نقوم بالإمساك بخيوط المحفظة" (١٣٩). ويضاف إلى ذلك الحرص على معرفة كيفية الدفع، مع وضع في الاعتبار مصالح شركاء الشركة والمستشارين الأجانب بغض النظر عن مستحقات قطر "لأنه كما قد تعرف أنها تحت ضغط كبير من مجموعتها (شركائها) الأجنبية لكي تقتصد. من ناحية أخرى يجب أن تسمح بدفع مرتبات المستشار وقوة بوليس معقولة ويوجد هناك أيضاً العلاقات الغير قوية والمسؤولين المتعدين المشكوك فيهم الذين يجب أن نرضيهم وعلي لا بد أن يكون عدل من قائمته المدنية". ويضاف إلى ذلك تدخل الشركة والوكالة السياسية في مناقشة ميزانية الدولة ومحاولة ترشيد النفقات لخدمة مصالحهم ومصالح المستشارين الأجانب (١٤٠).

٧- امتيازات النفط والمتغيرات الاجتماعية في قطر:

نتطرق في هذا العنصر للتغيير الاجتماعي الناتج عن عوائد امتيازات التنقيب عن النفط خلال فترة البحث؛ فخلال تلك الفترة تأكد اعتماد الإدارة والمجتمع القطري على ريع النفط، وتراجع النسق الإنتاجي القديم المعتمد على الصيد واللؤلؤ، كما ضعف النظام القبلي من حيث دوره السياسي.

ولاشك أن الأوضاع في قطر قبل ظهور النفط كانت قاسية للغاية، وقد وصف بعض من زاروا قطر بأنها "الصحراء المسطحة بدون مياه حلوه، وبدون نباتات، شاطئ متعرج صخري... أنها المكان العابس حتى بالنسبة للجزيرة العربية. سكانها نحو ٢٥ ألف كلهم صيادو أسماك ولآلئ. ولا مجال هنا للحديث عن الزراعة. ومياه الآبار النادرة الموجودة هناك مالحة... والبترول وحده هو الذي لفت الأنظار إلى هذه الإمارة العربية" (١٤١).

وقد كان التنافس حول اقتسام ريع النفط- باعتباره غنيمة- محور الاختلاف وموضوع الصراع. كما كانت مسألة إعادة توزيع عائدات النفط وزيادة المخصصات هي القضية التي انشغلت بها قطر، وقسمت المجتمع إلى فئات متباينة تميز بعضها على حساب الآخر من خلال تخصيص عائدات النفط، حيث كانت هناك مطالب شعبية عبرت عنها الفئات العمالية والوطنية حول عدالة سياسات إعادة توزيع عائدات النفط، وتطرح مطالب توفير الخدمات العامة والرعاية الاجتماعية وفرص العمل (١٤٢).

وقد بروز مطلب تقاسم عائدات التنقيب منذ عمل الشركة؛ فقد طالب آل ثاني بنصيب رسمي من تلك العائدات، وغادر بعضهم- بعض آل أحمد- قطر في أواخر الثلاثينات احتجاجاً على عدم تخصيص نصيب رسمي من دخل النفط. وقد كان هناك وعى بأهمية المطالبة بنصيب من عائدات النفط لدى أهل قطر بشكل عام. ويذكر أن حسن بن مطوي المهندي- عند مناقشة المهاندة دعوة الشيخ عبد الله بن قاسم للمشاركة في حرب الزبارة- اقترح على المهاندة أن يكتب لهم الشيخ عبد الله نصيباً من النفط. إلا

أن المجتمعين اعترضوا على اقتراح الشيخ الطاعن في السن، لأن موضوع المناقشة هو الإعداد للمشاركة، ولم يكن هذا بالوقت المناسب لإثارة مطالبهم في نصيب من دخل النفط وعلى حد تعبيرهم "هذا وقت المفازعة وليس وقت المنازعة" (١٤٣).

كما كان هناك صراع بين الحاكم والإدارة الانجليزية التي يرأسها المستشار، وبين أفراد الأسرة الحاكمة. وكان من أولويات توظيف العائدات النفطية شراء أسلحة ودعم القدرة العسكرية والأمن الداخلي (١٤٤). وكان من نتائجها استقرار السلطة القطرية، وتطابقها مع حدود قطر الجغرافية.

ومع امتيازات النفط تغيرت طبيعة العلاقة بين شيخ قطر والقبائل، وتحولت الدولة من تحالف قبلي إلى نظام حكم مركزي تقليدي مطلق شبيه ببقية نظم الحكم في منطقة الخليج. والجدير بالذكر أن هذا التحول الرسمي لا ينفى بقاء الكثير من وشائج الترابط واستمرار اعتبارات التحالف السابق، وتأثيرها على طبيعة العلاقة بين الحاكم وبين أهل قطر بشكل عام.

وفي عام ١٩٤٩ بعد أن انتهت تلك الفترة التمهيديّة انتقلت قطر فعلاً من الحقبة الوسيطة بين عصر الغوص وعصر النفط، ودخلت حقبة عصر إنتاج النفط؛ ففي هذا العام أصبح من المؤكد تدفق إيرادات عامة لم تعهدها قطر من قبل، تتمثل في العائدات المنتظرة لصادرات النفط. وعلى صعيد ترتيب أوضاع البيت من الداخل تنازل الشيخ عبد الله بن قاسم عن الحكم لابنه علي (كما سبق القول). وكان هذا التنازل يحتاج إلى تسويات داخل الأسرة، ويتطلب تعهدات بريطانية بمساندته في وجه المعارضة المحتملة له. وكانت امتيازات التنقيب عن النفط وعوائدها وراء الدافع لحرص كلاهما على تسوية المسألة، كما أن الشركة لها مصلحة في استقرار الأمور؛ لذلك كانت هذه المناسبة فرصة للإنجليز من ناحية وللعائلة الحاكمة من ناحية أخرى للتنسيق فيما بينهم. وكان غالبية أهل قطر غائبين عن هذه المناسبة، نتيجة التخلخل الذي تعرض له المجتمع

القطري في الحقبة السابقة، بسبب انهيار حرفة الغوص وفقدان القبائل لأهميتها نتيجة النزوح الذي لم يسلم من تأثيراته السلبية سوى العائلة الحاكمة.

وكان الطرف البريطاني في عام ١٩٤٩ هو الأقوى والأكثر تأثيراً؛ لذلك برز الدور الاستعماري البريطاني قوياً ومؤثراً بشكل لم يسبق له مثيل في الشؤون الداخلية لقطر من قبل، حيث نال الانجليز الموافقة على إقامة إدارة على النمط الاستعماري، وكان صلب اهتماماتها للسيطرة على البلاد اهتمامهم بالشؤون المالية والأمن. كذلك تم الفصل بين الخزينة الخاصة للحاكم والخزينة العامة للحكومة (١٤٥).

وهكذا يتضح الدور المحوري الذي لعبته امتيازات التنقيب عن النفط في أوضاع الإدارة والمجتمع القطري إيجاباً وسلباً. وما جلبته من تدخلات سياسية سافرة. وفي مقابل ذلك فإن الفوائد الاقتصادية لا حصر لها، وهو أمر يوضح أن النفط نقمة ونعمة في آنٍ واحد.

٨- التنافس الأمريكي البريطاني حول بترول الخليج:

شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى قيام منافسات حادة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حول بترول منطقة الخليج العربي عندما بات متوقفاً إكتشافه في هذه المنطقة عقب ظهوره في منطقة مسجد سليمان جنوب إيران عام ١٩٠٨م، ولذا حرصت بريطانيا على أن تحصل التعهدات من شيوخ المنطقة في الخليج بأن يكون لها وحدها حق البحث والتنقيب عن البترول في أراضيهم (١٤٦).

وقد أعطت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها حق التطلع للحصول لشركات البترول الأمريكية على إمتيازات بترول في المنطقة لما لها من خبرة وإمكانات في مجال البحث والتنقيب عن البترول وكذلك للحفاظ على مخزونها البترولي من النضوب في وقت قصير، لهذا طالبت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من الحكومة البريطانية بسياسة الباب المفتوح وهذه السياسة بنتها الحكومة الأمريكية منذ نهاية القرن

التاسع عشر وتحمست لها كثيراً بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى واعتبرت تطبيقه في الشرق العربي ثمرة من ثمرات مساهمتها في الحرب العالمية الأولى.

وقد حث هيوز الحكومة البريطانية على تسوية قضية الإدعاء بالتحكيم ولكن الخارجية البريطانية رفضت ذلك، لذا بدأت الإدارة الأمريكية في الوقوف جنباً إلى جنب مع شركات البترول الأمريكية والتي ضمت في ذلك الوقت شركة سوكوني وشركة ستاندرد أوويل نيوجرسي وساعد هيوز في دعم المصالح الأمريكية زميله هربرت هوفر وزير الخارجية الأمريكية الجديد والذي كان دوماً مدافعاً عن مساعدة الحكومة الأمريكية لشركات البترول، ودعا هوفر مديري هيئات شركات النفط الأمريكية للاجتماع في واشنطن في مايو ١٩٢١م لتعزيز إمكانيات الدخول إلى حقول النفط في الخليج واقترح مدير البحث عن النفط في معهد البترول الأمريكي أن تشكل شركات البترول الأمريكية إتحاداً مالياً فيما بينهم يجعلهم جبهة موحدة أمام الاحتكار البريطاني (١٤٧).

ولكن مع قرب نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح الأمريكان هم القادة المسيطرين على مجريات أمور الحرب وكانت الحرب العالمية الثانية هي الحد الفاصل في العلاقات الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث ظهرت اعتبارات قومية أمريكية تفوق أية اعتبارات أخرى واستلزم الأمن القومي الأمريكي وجود سياسة دبلوماسية فعالة لتعزيز الجهود العسكرية، كما تطلبت حماية المصادر النفطية دبلوماسية نشطة للتغلب على أية دبلوماسية أخرى (١٤٨).

- (١) محمود شاكر: موسوعة تاريخ الخليج العربي، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ٧٩٢.
- (٢) علي خليفة الكواري: تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية، الدوحة، (دن)، ١٩٩٥، ص ١٩٩٥، ص ٦٥.
- (٣) مفيد الزبيدي: تاريخ قطر المعاصر، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ٢٥-٢٧.
- (٤) المرجع السابق، ص ٢٧.
- (٥) أحمد زكريا الشلق: فصول من تاريخ قطر السياسي ط١، الدوحة، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، ١٩٩٩، ص ١٨٩.
- (٦) محمود شاكر: مرجع سابق، ص ٧٨٥-٧٨٦.
- (7) Arabian Gulf Oil Concessions (1911- 1953), Qatar,(Vol) III, Documents From The India Office, "Archive Editions", London, 1989,P 410.
- (٨) فرانك هولمز "Frank Holmes" (١٨٧٤- ١٩٤٧ م): أحد الأثرياء من أصل نيوزلندي خدم في البحرية الأمريكية ومنح لقب ميجر (رائد)، وهو مهندس تعدين وجيولوجي، ويلقب من قبل العرب بأبو النفط. (أنظر مجلة الفكر السياسي).
- (٩) محمود شاكر: مرجع سابق، ص ٧٨٥-٧٨٦.
- (10) III, PP 57- 58. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)
- (11) Ibid, PP 87- 90.
- (١٢) محمود شاكر: مرجع سابق، ص ٧٨٦.
- (13) Oil Concessions, Op. Cit, (vol) II, P 351.
- (14), PP 94- 95. Ibid
- (15), PP 312- 313. Ibid
- (١٦) أحمد زكريا: مرجع سابق، ص ٧٧.
- (17) P 366 Oil Concessions, Op. Cit, (vol) II,
- (18) PP 386- 387. Ibid,
- (19) III, P 125. Oil Concessions, Op. Cit, (vol),
- (20), P 98. Ibid
- (21), P 401. Ibid

- (22), P 374. Ibid
(23), PP 410- 411. Oil Concessions, Op. Cit, (vol) II
(24), P 412. Ibid
(25), P 384. Ibid
(26), P 378. Ibid
(27), P 415. Ibid
(28),PP 314- 315. Ibid
(29),PP 316- 317. Ibid
(30),PP 354- 356. Ibid
(31),P 358. Ibid
(32),PP 351- 352. Ibid
(33)III, PP 57- 58. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)
(34), P 100. Ibid
(35), P 417. Oil Concessions, Op. Cit, (vol) II
(٣٦) الأنة: أحد العملات الهندية، ولم نستدل على مصدر لتوثيقها.
(37), P 368- 369. Oil Concessions, Op. Cit, (vol) II
(٣٨) محمود شاكر: مرجع سابق، ص ٧٩٢.
(٣٩) محمد عدنان: قصة البترول العربي في الخليج والأطماع الدولية وعلاقتها بالحرب الاستعمارية على العراق، مجلة الفكر السياسي، (العدد ١٧)، دمشق، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، ٢٠٠٢، ص ٦٥.
(40) III, P 155. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)
(٤١) أحمد زكريا: مرجع سابق، ص ٢١٩ - ٢٢٠.
(٤٢) المرجع السابق، ص ٢١٩ - ٢٢٠.
(43) III, PP 200- 201. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)
(44)P 200. Ibid,
(45)P 223. Ibid,
(46)II, PP 386- 387. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)
(47)III, P 223. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)
(٤٨) أحمد زكريا : مرجع سابق، ص ٢١٩ - ٢٢٠.
(49)III, P 213. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)
(50), PP 230- 231. Ibid

- (٥١) أحمد زكريا: مرجع سابق، ص ١٠١.
- (52)III, PP 202- 204.) Oil Concessions, Op. Cit, (vol
(53), PP 223- 224. Ibid
(54), P 285. Ibid
- (٥٥) صلاح العقاد: الاستعمار البريطاني في الخليج الفارسي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،
١٩٥٦، ص ٢٢٧-٢٢٨.
- (٥٦) مفيد الزبيدي: مرجع سابق، ص ٦٨-٦٩.
- (٥٧) أحمد زكريا: مرجع سابق، ص ٢١٥-٢١٦.
- (٥٨) المرجع السابق، ص ٨٦-٨٨.
- (59)III, P 413. Oil Concessions, Op. Cit, (vol
- (٦٠) أحمد زكريا: مرجع سابق، ص ٨٦-٨٨.
- (٦١) المرجع السابق، ص ١٠٢.
- (٦٢) المرجع السابق، ص ٨٦-٨٨.
- (٦٣) المرجع السابق، ص ١٠٠.
- (٦٤) المرجع السابق، ص ١٠٠.
- (٦٥) المرجع السابق، ص ١٠٠.
- (٦٦) المرجع السابق، ص ٨٩.
- (67)III, P 398. Oil Concessions, Op. Cit, (vol
(68), P 413. Ibid
- (٦٩) أحمد زكريا: مرجع سابق، ص ١٠١.
- (٧٠) المرجع السابق، ص ١٠٢.
- (٧١) علي الكواري: مرجع سابق، ص ١٤١-١٤٢.
- (٧٢) علي الكواري: مرجع سابق، ص ٢٠٥-٢٠٨.
- (٧٣) أحمد زكريا: مرجع سابق، ص ١٠٣.
- (74) III, P 413.)Oil Concessions, Op. Cit, (vol
- (٧٥) أحمد زكريا: مرجع سابق، ص ١٠٣.
- (٧٦) علي الكواري: مرجع سابق، ص ١٤١.
- (٧٧) محمود شاكر: مرجع سابق، ص ٨٦٦.
- (78)III, P 155. Oil Concessions, Op. Cit, (vol
- (٧٩) أحمد زكريا: مرجع سابق، ص ٢١٩-٢٢٠.
- (80)III, P 402. Oil Concessions, Op. Cit, (vol

(81)Ibid, P 403.

(82)Ibid, P 404.

(83) Ibid, P 405.

(84) Ibid, P 413.

(85)Ibid, P 411.

(86)Ibid, P 410.

(87)Ibid, P 410.

(88), P 410. Ibid

(89),P 409. Ibid

(90), PP 406- 407. Ibid

(91), P 413. Ibid

(92), PP 406- 407. Ibid

(93), P 408. Ibid

(94), P 409. Ibid

(95), PP 351- 352. Ibid

(96), P 410. Ibid

(97), P 395. Ibid

(98), P 411. Ibid

(99), P 285. Ibid

(١٠٠) أحمد زكريا: مرجع سابق، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(١٠١) محمود شاكر: مرجع سابق، ص ٧٩٢.

(102)III, P 399. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)

(103), P 395. Ibid

(١٠٤) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(105)III, P 395. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)

(١٠٦) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(107)III, P 396. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)

(108), PP 374- 375. Ibid

(109), P 269. Ibid

(110)II, PP 87- 90. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)

(111)III, P 397. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)

- (112), P 400. Ibid
(113)II, P 384. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)
(١١٤) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص ٢٢٨.
(115)II, PP 94- 95. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)
(116), P 351. Ibid
(١١٧) محمود شاكر: مرجع سابق، ص ٧٨٦.
(١١٨) أحمد زكريا: مرجع سابق، ص ٢٢٠-٢٢١.
(119)III, P 397. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)
(120), P 401. Ibid
(121), P 401. Ibid
(122), P 401. Ibid
(١٢٣) أحمد زكريا: مرجع سابق، ص ٢٢٠-٢٢١.
(١٢٤) المرجع السابق، ص ٢٢٠-٢٢١.
(125)II, P 415. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)
(١٢٦) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص ٢٢٨.
(١٢٧) أحمد زكريا: مرجع سابق، ص ٢٢٠-٢٢١.
(128)II, P 384. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)
(129), P 416. Ibid
(١٣٠) علي الكواري: مرجع سابق، ص ١٤٢.
(131)III, PP 414- 415. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)
(132), PP 414- 415. Ibid
(133), P 416. Ibid
(134), P 418. Ibid
(135)II, PP 368- 369.) Oil Concessions, Op. Cit, (vol
(136)III, P 419. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)
(١٣٧) أحمد زكريا: مرجع سابق، ص ١٠١.
(١٣٨) المرجع السابق، ص ١٠٣.
(139)III, P 417. Oil Concessions, Op. Cit, (vol)
(140), P 417. Ibid
(١٤١) جان جاك بيريبي: جزيرة العرب ط١، تعريب نجده هاجر، سعيد الغز، بيروت، منشورات
المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٠، ص ٤١.

- (142)III, P 413.) Oil Concessions, Op. Cit, (vol
(١٤٣) علي الكواري: مرجع سابق، ص ٢٠٥-٢٠٨.
- (144)III, P 416. Oil Concessions, Op. Cit, (vol
(١٤٥) علي الكواري: مرجع سابق، ص ٢٠٥-٢٠٨.
- (١٤٦) عاطف عبد المقصود: إتجاهات السياسة الأمريكية تجاه قطر ١٩٤٥-١٩٧١، بحث منشور، كلية الآداب- جامعة المنيا، دبت ص ١٤.
- (١٤٧) المرجع نفسه، ص ١٧-١٨.
- (١٤٨) المرجع نفسه، ص ٢١.